الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نور بشير–البيض–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

العلاقات الجزائرية الخارجية من خلال مصنف

عزيز سامح التر (1671–1830)

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الجزائر الحديث

إعداد الطالبة:

سكوم فاطمة الزهراء

إشراف الأستاذ:

أ. دين قادة

أعضاء المناقشة:

د.قاسمي الطاهر	المركز الجامعي نور البشير	رئيسا
د.بوترعة علي	المركز الجامعي نور البشير	مناقشا
د.دين قادة	المركز الجامعي نور البشير	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2024–2025م/1445–1446هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله

وصحبه أجمعين

الاهداء

بكل فخر واعتزاز، وبلسان الشاكرة لله أولاً، الذي علّمني كيف يكون للنية بركة، وللسعي ثمرة، أُسطر هذا الإهداء على صفحات القلب قبل الورق، إهداء يعبق بالوفاء، ويزدان بالشكر والصفاء:

إلى من كانت دعواتهم سر توفيقي، وسُهاد لياليهم جسر عبوري...

إلى والديّ الكريمين، نبع الحنان، وسراج الأمان، يا من غرستم في قلبي التقوى، وفي عقلي اليقين، وكنتما درعي في الشدائد، وسَندي في مسالك الحياة... جعل الله لكما في كل خطوة أجراً، وفي كل لحظة نوراً.

إلى أخواتي: خولة، بشرى، كوثر، وأخي محمد الأمين، يا مَن كنتم للروح أنسها، وللقلب دفأه، جمعنا الله على الود ما حيينا، وفي جنات النعيم أبدًا.

إلى خاليّ العزيزين خالد ونور الدين، مَن كانا للعطاء عنواناً، وللنُبل ميداناً... جزاكما الله عنّي خير الجزاء، وأجزل لكما المدد والعطاء.

إلى عائلتي الغالية سكوم، جذور المحبة، وأصل الثبات، حُقَّ لي أن أفتخر بانتمائي إليكم.

وإلى كل من زرع في طريقي كلمة طيبة، أو دعاءً خفيًّا، فلكم في القلب مقام، وفي الدعاء نصيب.

هذا الجهد المتواضع، أهديه لكم...

ممهورًا بصبر الأيام، ومُكللاً بحمد ربّ الأنام، راجيةً من المولى القبول، ومنكم الدعاء والوُداد.

فاطمة الزهراء

الشكر والعرفان

الحمد لله حمد الشاكرين، الذي علّمني أن لكل مجتهد نصيب، ولكل صابر فرج، وبفضله وحده تيسّرت الخطى، وبلغت المنى.
يا رب، لك الحمد حتى ترضى، وإذا رضيت، وبعد الرضا، حمداً يليق بجلالك وعظيم إحسانك، فقد كنت لي نعم المعين، ونعم السند في درب العلم والسعي.

إلى من كان عونه لي جُوداً لا يُجارى، وتوجيهه نبراساً أضاء عتمة الطريق...
أستاذي المشرف، الدكتور قادة دين، لك في قلبي موضع إجلال، فقد كنتَ لي نعم الموجّه والناصح، بحكمتك وتفهّمك، وبصبرك ورفقك، فلك منّي أصدق الدعوات وأسمى عبارات التقدير.

كما لا يفوتني أن أُجزل الشكر للأساتذة الأكارم، منارات هذا الصرح العلمي، الذين لم يبخلوا بعلمهم، وكانوا للعطاء أهلاً، فلهم مني كل التقدير والثناء، سائلًا المولى أن يجعل علمهم صدقة جارية، وأثرًا مباركًا في كل دربٍ يسلكونه.

وإلى كلّ من قدّم لي يد المساعدة، ولو بكلمة، أو ابتسامة، أو دعاءٍ في ظهر الغيب، من الأهل والأصدقاء والمحيطين بي، أقول: جزاكم الله عني كل خير، وجعل معروفكم في ميزان حسناتكم.

وما هذا العمل إلا ثمرة جماعية، نبتت برعاية الله، وسُقيت بفضل من أكرمني بدعمه ومساندته، فلكم جميعًا خالص المحبة، وعميق الامتنان.
فاطمة الزهراء

مـــقدمة

تحظى الفترة العثمانية في تاريخ الجزائر بأهمية خاصة لما شهدته من تحولات عميقة في بنية الدولة وعلاقاتها الخارجية، فقد أتاح موقع الجزائر الجغرافي، وتطور مؤسساتها السياسية والعسكرية، بروزها كقوة بحرية وفاعل إقليمي في حوض البحر الأبيض المتوسط، وهو ما انعكس على طبيعة علاقاتها مع مختلف الأطراف، سواء مع الدولة العثمانية باعتبارها السلطة المركزية الاسمية، أو مع القوى المغاربية المجاورة، ثم القوى الأوروبية التي تصاعد حضورها في المنطقة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

وفي هذا السياق، شكّلت العلاقات الجزائرية العثمانية محور اهتمام العديد من الدراسات، من بينها كتاب الضابط والمؤرخ التركي عزيز سامح التر المعنون بـ **"الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية"**، والذي يُعد محاولة لتسليط الضوء على دور العثمانيين في المنطقة، غير أن قراءته تقتضي تحليلًا نقديًا يقارن مضامينه بمصادر أخرى متنوعة، جزائرية وأوروبية، قصد الإلمام بجوانب الموضوع وتقييم مدى دقة الطرح التاريخي الذي يقدمه المؤلف.

أهمية الموضوع ودوافع اختياره:

تبرز أهمية هذا الموضوع في كونه يُسلّط الضوء على مسار العلاقات الخارجية للجزائر خلال فترة حسّاسة من تاريخها، اتّسمت بتوسّع النفوذ الأوروبي من جهة، وتغيّر ميزان القوة داخل الدولة العثمانية من جهة أخرى، كما يُسهم في إعادة قراءة الروايات التاريخية المتعلقة بالعلاقات الجزائرية العثمانية، التي طالما كانت محل جدل بين من يعتبر الجزائر ولاية خاضعة، ومن يرى فيها كيانًا ذا استقلال نسبي.

ويكمن الدافع الأساس لاختيار هذا الموضوع في الرغبة في تحليل الطرح الذي قدّمه عزيز سامح التر بخصوص السياسة الخارجية الجزائرية، والوقوف على مدى دقّته وانسجامه مع المعطيات

التاريخية المستقاة من مصادر أخرى، مثل مذكرات معاصري تلك المرحلة من دبلوماسيين ومؤرخين، سواء جزائريين أو أوروبيين، كما يهدف هذا العمل إلى معرفة مدى تأثير العلاقات الخارجية في توازن الإيالة السياسي والعسكري خلال الفترة الممتدة من 1671 إلى 1830م.

الإشكالية:

تُعدّ العلاقات الخارجية للجزائر خلال الفترة العثمانية من المواضيع التي تثير اهتمام الباحثين نظرًا لتشعّبها وتنوّع الفاعلين فيها، وقد اختلفت التفسيرات التاريخية لطبيعة هذه العلاقات حسب خلفيات المؤرخين ومصادرهم، ومن بين هذه المحاولات، يبرز كتاب **"الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية"** كمصدر يعرض تصورًا معينًا لهذه المرحلة.

ولمعرفة مدى واقعية هذا التصور ومطابقته للمعطيات التاريخية، نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يعكس كتاب "الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية" لعزيز سامح التر واقع العلاقات الجزائرية الخارجية من 1671 إلى 1830؟

وتندرج تحتها التساؤلات الفرعية التالية:

1-كيف صور سامح ألتر طبيعة العلاقة بين الجزائر والدولة العثمانية؟

2-إلى أي مدى كانت للجزائر حرية واستقلالية في رسم سياستها الخارجية في ظل السيادة العثمانية؟

3-ما هي طبيعة العلاقات التي ربطت الجزائر بباقي الأقطار المغاربية؟ وكيف قدمها الكتاب؟

4-كيف تعامل الكتاب مع العلاقات الجزائرية-الأوروبية، وما مدى موضوعيته؟

خطة البحث:

وزعت هذه الدراسة وفق خطة منهجية، استهلت **بمقدمة**، و**مدخل** عُرض فيه تعريف بالمؤلف والكتاب والفترة المدروسة، ثم انتقلت الدراسة الى ثلاثة فصول، **الفصل الأول** تناول العلاقات الجزائرية العثمانية والوقوف عند طبيعة هذه العلاقات ومظاهرها ومآلاتها، أمّا **الفصل الثاني** فقد خصص لدراسة العلاقات الجزائرية مع الأقطار المغاربية (المغرب، تونس، طرابلس الغرب)، و التركيز على خصوصية كل علاقة وتطوراتها في ضوء ما ورد في الكتاب، في حين جاء **الفصل الثالث** ليسلط الضوء على العلاقات الجزائرية مع الدول الأوروبية على غرار فرنسا، انجلترا والدول الإسكندنافية، وإسبانيا و الإمارات الإيطالية، مع تحليل رؤية الكاتب لمجريات هذه العلاقات، وتختتم الدراسة **بخاتمة** خصصت لاستخلاص اهم الاستنتاجات المتوصل اليها.

المنهج المعتمد:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي، باعتباره الأنسب لمعالجة المواضيع ذات الطابع التاريخي، خاصة مع المواضيع التي تستوجب قراءة متعددة المصادر، فتم أولًا دراسة الكتاب المصدر، في تتبع تطور العلاقات الخارجية للجزائر خلال الفترة الممتدة من 1671 إلى 1830، ومن ثمة تم الاستعانة بمراجع ومصادر مساعدة، لبسط ومناقشة التفاصيل الكثيرة.

وثم تم اللجوء إلى **الأسلوب التحليلي**، قصد تفكيك محتوى كتاب "الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية" لعزيز سامح ألتر، وتحليل الطرح الذي يقدمه حول طبيعة العلاقات الجزائرية الخارجية، في ضوء المعطيات التي يقدمها، كما تم اعتماد **على النقد والمقارنة** للموازنة بين رواية المؤلف التركي ومضامين عدد من المصادر الأخرى المعاصرة، سواء الجزائرية العثمانية أو الأوروبية،

بهدف الكشف عن أوجه الالتقاء والاختلاف، وتقييم مدى موضوعية ودقة المعالجة التاريخية الواردة في الكتاب.

الدراسات السابقة:

لقد اعتمدت هذه الدراسة في تناول العلاقات الخارجية للجزائر خلال الفترة العثمانية على مجموعة متنوعة من المصادر والمراجع، تنوعت بين محلية، عثمانية، وأوروبية، ما أتاح مقاربة متعددة الزوايا، من بين أهم المصادر نجد مذكرات أحمد الشريف الزهار التي توفر نظرة داخلية حول واقع الإيالة، لكنها تعكس أحيانًا انحيازًا واضحًا للسلطة المحلية، أما المذكرات الغربية مثل مذكرات ويليام شالر، وسيمون بفايفر، فقد قدمت معطيات دقيقة حول العلاقات الجزائرية الأوروبية، لكنها لا تخلو من وجهات النظر الدبلوماسية المنحازة، كما تم الرجوع إلى مصادر مغاربية مثل "الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى" لأبي العباس أحمد الناصري، و"اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان" لأحمد بن أبي الضياف، المجلد الثاني، الجزء الثالث، اللذَين ساهما في إبراز تفاعل الجزائر مع محيطها المغاربي، رغم طغيان الطابع المحلي على بعض مضامينها.

أما المصادر الأجنبية مثل (Histoire du Royaume d'Alger) لـ (Laugier de Tassy)،

و(Histoire d'Alger sous la domination turque) لـ (H.D. de Grammont)، و(Correspondance des Deys d'Alger avec la Cour de France 1579-1833) لـ (Eugène Plantet)، و(Traité conclu à Alger le 1er janvier 1694) لـ (Louis de Mas Latrie)، فقد أمدّت البحث بمعطيات وافية حول تصور الأوروبيين للجزائر خلال العهد العثماني، غير أن الكثير من مضامينها تتسم بالتشويه أو التحيز، مما استدعى تمحيصها ومقارنتها بمصادر

أخرى، في المقابل، شكلت المراجع الأكاديمية مثل "شخصية الجزائر الدولية وهيبتها" لمولود قاسم نايت بلقاسم، و"أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر" لأبي القاسم سعد الله، دعامة فكرية مهمة لفهم الأبعاد السياسية للعلاقات الخارجية، كما وفرت مؤلفات بوعزيز، العقاد، والجيلالي خلفية تاريخية عامة عززت الإطار التحليلي للدراسة.

وفي إطار الإلمام بالدراسات الأكاديمية السابقة، تم الرجوع إلى عدد من الأعمال الجامعية المتخصصة، أبرزها: مذكرة ماجستير لـ سفيان صغيري بعنوان "العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر (1671-1830)"، ورسالة ماجستير لـ محمد بن جبور بعنوان "صورة الجزائر والجزائريين من خلال الكتابات الفرنسية في القرنين السابع عشر والثامن عشر"، وأطروحة دكتوراه لـ عائشة جميل بعنوان "الجزائر والباب العالي من خلال الأرشيف العثماني (1520-1830)".

وقد ساهمت هذه الدراسات في تدعيم الإطار التحليلي العام للمذكرة، لا سيما من حيث المادة الوثائقية والتحليل الجزئي، إلا أنها تفتقر أحيانًا للطرح النقدي المقارن بين الروايات المتضاربة، ومن هذا المنطلق، حاولت هذه الدراسة تجاوز الطرح الوصفي نحو تحليل نقدي للمصادر، مع التركيز على أوجه التباين في السرد التاريخي وتوظيفها في كشف طبيعة العلاقات الخارجية للجزائر خلال الفترة المدروسة.

الصعوبات:

عرف هذا البحث جملة من الصعوبات التي اعترضتنا أثناء إعداده، من أبرزها عدم التمكن من الاطلاع على الوثائق الأرشيفية الأصلية بسبب غيابها في المنطقة وبعد المسافة عن مراكز الأرشيف والمكتبات، مما حرم الدراسة من الاستناد إلى مصادر أولية مهمة، من جهة أخرى،

شكلت الإحاطة الكاملة بالمضامين التي طرحها كتاب سامح التر تحديًا حقيقيًا، بالنظر إلى غزارة المعلومات وتشعب القضايا التي تطرق لها، مما تطلب بذل جهد إضافي في الفهم والتحليل والنقد لضمان دقة المعالجة وموضوعتيها.

المدخل:

التعريف بالكاتب والكتاب والمرحلة المدروسة

1- نبذة عن المؤلف

2- التعريف بالكاتب

3- نقد الكتاب

4- مرحلة الدايات سياسيا عسكريا اقتصاديا واجتماعيا

1- نبذة عن المؤلف:

1-1 مولده ونشأته وحياته المهنية:

عزيز سامح ألتر (Aziz Samih Ilter) سياسي وعسكري وكاتب ومؤرخ تركي، ولد سنة 1293هـ/ 1877م في قرية كوروتشاي[1] التابعة لمحافظة أرزنجان بشرق تركيا، من أبوين تركيين هما شعبان والسيدة ألفت، خلال الفترة الأخيرة من عمر الدولة العثمانية، التي كانت تشهد تحولات سياسية وإدارية كبيرة، وقد نشأ في بيئة علمية وسط عائلة مهتمة بالثقافة والتاريخ، مما ساهم في تشكيل وعيه المبكر بأهمية التاريخ والتوثيق، تلقى تعليمه في المدارس العثمانية التي كانت تعتمد النظام التقليدي، لكنه لاحقًا التحق بالكلية الحربية، وتخرج عام 1317هـ/1901 برتبة يوزباشي أركان حرب، تميز بإتقانه اللغات التركية، الفرنسية والألمانية والروسية[2].

وبعد تخرج السيد عزيز سامح من الكلية العسكرية انخرط في أعمال الجيش العثماني، فالتحق بداية بسوريا وعمل كقائد سرية بفوج الفرسان الثلاثين، وتلقى تدريبا على هندسة السكك الحديدية وعمل في فلسطين في مد خط سكك إسطنبول الحجاز، ثم ألحق بهيئة الأركان العامة، وشارك في الحرب بألبانيا وعمل كمفوض حدود بالجبل الأسود، وانتقل في مهمة إلى تونس أثناء الحرب الإيطالية على ليبيا لدعم المقاومة الليبية ضد الإيطاليين، ثم عين قائد فوج الكتيبة 18

---

[1] – قرية قديمة على أحد روافد نهر الفرات، تقع في منطقة إليتش في محافظة أرزنجان بشرق تركيا.
https://tr.wikipedia.org/wiki/Kuru%C3%A7ay,_%C4%B0li%C3%A7 استرجع بتاريخ: 2025/04/19.

[2] – عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: عبد السلام أدهم، ط: 01، دار لبنان، بيروت، 1969، ج: 01، ص، ص: 5، 6.

للقناصة، فقائدا لمركز إسطنبول العسكري، ثم في قيادة العمليات بأركان الفرقة الأولى، وترأس الوفد التركي للجنة ترسيم الحدود التركية الإيرانية[1].

وخلال الحرب الوطنية التركية ضد الدول الأوربية والتي كانت جزء من حيثيات الحرب العالمية الأولى، رأس أركان فيلق الفرسان ثم أصبح القائم بأعمال قادة الفرق في هيئة الأركان العامة، فمدير فرع العمليات في هيئة الأركان العامة، ثم قائد الفرقة الرابعة، فرئيس الوفد العسكري لمفتشية منطقة إزمير، وأثناء حرب الاستقلال سنة 1919 – 1923م عين كرئيس لشرطة باتومي، ثم رئيس قسم التجنيد في سامسون، وبعد نهاية الحرب وتقاعده عين سنة 1925م كمفوض لسكك حديد سامسون الساحلية، وفي سنة 1927م انتخب نائبا في البرلمان التركي فاستقال من وظائفه السابقة[2].

خدم ألتر كنائب في البرلمان التركي عن مدينة أرزنجان من عام 1927م وحتى سنة 1946م، ثم نائبا عن مدينة قارص في سنتيه الأخيرتين، إلى أن توفي بتاريخ 02 ديسمبر 1948م، وقد كانت له مساهمات سياسية وقانونية خلال هاته الفترة، وقد أنجب أربعة أبناء، وتميز بولائه الشديد لبلاده تركيا ولقوميته التركية[3].

1-2 حياته العلمية:

[1] - Basın ve Halkla Iliskiler Müdürlügü, **TBMM ALBÜM (1920- 2010)**, GÖKÇE OFSET Matbaacılık Limited Sirketi, Ankara, 2010, p: 147.

[2] - Ibid.

[3]- İbrahim Demirci, "Aziz Samih İlter'in iki kitabı", Yeni shafak, (15/05/2024, https://www.yenisafak.com/hayat/aziz-samih-ilterin-iki-kitabi-4621171, consulted : 19/04/2025.

إلى جانب حياته المهنية العسكرية وأدواره السياسية، برز عزيز سامح ألتر كمؤرخ متخصص في دراسة التاريخ العثماني، مع تركيز خاص على دور الدولة العثمانية في شمال إفريقيا، عمل في عدة مؤسسات علمية، حيث كرس حياته للبحث والتوثيق حول الإدارة العثمانية في الأقاليم البعيدة، مثل الجزائر تونس وليبيا، وكان مهتمًا بدراسة الوثائق العثمانية الأصلية، وسعى إلى تقديم رؤية تحليلية حول طبيعة الحكم العثماني في الاقاليم الإفريقية، بعيدًا عن الروايات الغربية التي كانت تهيمن على الساحة الأكاديمية في ذلك الوقت.

وقد نشر كتابين خلال حياته، الأول "مذكرات عن الجبهة القوقازية خلال الحرب العظمى: من زيفين إلى بيتريتش"، ألفه سنة 1929م، وطبع بمطبعة القوات المسلحة سنة 1934م، وفيه معلومات مهمة عن تفاصيل الصراع الذي كان دائرا بالقوقاز، ومنه ما تعلق بقضية الأرمن، ثم عمله الثاني "الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية"، والذي سيكون محل الدراسة، ومن غير هذين المصنفين له كتابات نشرت عبر الصحافة فقط، مثل مذكراته حول عمله على الحدود التركية الإيرانية، "ماذا رأيت على الحدود التركية الإيرانية"، الذي نشر في وقته على صفحات صحيفة "واكيت"، ثم جمعت ونشرت سنة 2014م في كتاب، بعنوان: "مذكرات من الحدود العثمانية الإيرانية"[1].

وله عمل منشور على صفحات جريدة وقت بين 05 أكتوبر 1946م و08 نوفمبر 1946م، بعنوان "الجبهة السرية والطرابلسية"، أعيد نشره ككتاب سنة 1919م، من قبل الصحفي إبراهيم أوزن، يتحدث عن دوره هناك عندما أرسل إلى تونس لدعم المقاومة الليبية ضد

[1]- İbrahim Demirci,op-cit.

الوجود الإيطالي، وليشرف على نقل الأسلحة للثوار عبر تونس، حيث عمل كتاجر يحمل اسم حسن طالب[1].

2-التعريف بالكتاب:

يُعد كتاب "الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية" أبرز أعمال سامح ألتر، وهو دراسة تاريخية معمقة تناول فيها دور العثمانيين في ادارة الجزائر، تونس وليبيا، وعلاقتهم بالقبائل المحلية، وتأثيرهم على البنية السياسية والاجتماعية؛ مع الاشارة الى الحروب والصراعات التي خاضوها ضد القوى الأوروبية، كما تطرق في كتابة هذا إلى النظام الاداري والعسكري الذي اعتمدته الدولة العثمانية في تلك المناطق، وتأثيره على الجانب السياسي أنذاك[2].

وقد تُرجم الكتاب الى اللغة العربية من طرف محمود علي عامر الذي أهتم بترجمة الجزء الاول المتعلق بالجزائر، وتم نشره في 1989م، أما الجزء الثاني والثالث فقد أهتم بترجمتهما عبد السلام أدهم، وهما يتعلقان بكل من تونس وليبيا، ونشر في كتاب واحد سنة 1969م[3].

ويستعرض كتاب "الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية" تاريخ الوجود العثماني في شمال إفريقيا، وخاصة الجزائر، من خلال تحليل الفترات المختلفة للحكم العثماني، فيبدأ الكتاب بمقدمة تتضمن إهداءً، ومقدمة للمترجم، وسيرة ذاتية للمؤلف، إضافة إلى مقدمة المؤلف التي تضع إطارًا[4] عامًا للموضوع، ثم يقدم لمحة عن أوضاع الجزائر قبل دخولها تحت الحكم العثماني.

---

[1] - Ibid.

[2] – عزيز سامح التر، **الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، دار النهضة العربية، بيروت، 1989، ص: 05.

[3] – موسوعة عريق، عزيز سامح ألتر، سياسي تركي، https://areq.net/m/%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2_%D8%B3%D8%A7%D9%85%D8%AD_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1.html استرجع بتاريخ: 2025/04/19.

[4]– عزيز سامح التر، **الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، مرجع سابق، ص: 05.

ينقسم الكتاب إلى جزأين رئيسيين، يتناول الأول نشأة الحكم العثماني في الجزائر، حيث يبدأ بالفصل الأول عن الإخوة بربروسا (عروج وخير الدين)، اللذين قادا المقاومة ضد الإسبان وساهما في ضم الجزائر إلى الدولة العثمانية. ثم يناقش الفصل الثاني عهد البيلربايات، حيث تولى الحكام الأوائل السلطة تحت إشراف إسطنبول، ومن بينهم أحمد باشا ورمضان باشا، مع تحليل للأوضاع العامة آنذاك. في الفصل الثالث، يتطرق إلى عهد الباشوات الذين كانوا يُعينون مباشرة من السلطان العثماني، مسلطًا الضوء على دور الجيش الإنكشاري وتأثير هذه الفترة على الحياة السياسية والاجتماعية، إضافة إلى رصد الأوضاع في مدينة فاس المغربية خلال هذه المرحلة. أما الفصل الرابع، فيتناول عهد الآغوات، حيث تحول نظام الحكم إلى سلطة الآغوات الذين تولوا إدارة الجزائر في ظروف مضطربة[1].

أما الجزء الثاني من الكتاب، فيركز على التطورات التي شهدتها الجزائر حتى الاحتلال الفرنسي، ويبدأ الفصل الأول بعصر الدايات، حيث أصبح هؤلاء الحكام يُنتخبون من قبل الديوان الذي يضم أبرز الشخصيات العسكرية والسياسية والدينية العثمانية بالجزائر، مع تسليط الضوء على أبرز أولئك الدايات مثل الداي شعبان، وكذا التطرق للأحداث الخارجية مثل التطورات السياسية بفاس خلال تلك الفترة، وفي الفصل الثاني، يناقش الكتاب فترة الازدواجية في الحكم والانهيار، حيث شهدت الجزائر ضعفًا في السلطة المركزية، مما أدى إلى استقلالية حكامها نسبيًا حتى سقوطها بيد الفرنسيين عام 1830، كما يستعرض الكتاب قائمة بأسماء الولاة الذين حكموا الجزائر في العهد العثماني، بالإضافة إلى دراسة العملات والمسكوكات التي تم تداولها في البلاد خلال تلك الفترة[2].

[1] - المرجع نفسه، ص-ص: 27-404.

[2] - نفسه، ص-ص: 405-661.

وقد نشر هذا الكتاب "الأتراك في شمال أفريقيا أثناء حياة المؤلف باللغة التركية، بداية في جزء واحد سنة 1934م عن طريق منشورات مكتبة فاكيت، ثم قسمت إلى قسمين، ونشر المجلد الأول من قبل نفس الناشر سنة 1936م، ثم المجلد الثاني عام 1937م[1].

3- نقد الكتاب:

يُعد الكتاب محاولة لتوثيق تفاصيل الوجود العثماني في شمال إفريقيا، وخاصة الجزائر، وهو يقدم تسلسلًا تاريخيًا للأحداث مع التركيز على الفترات المختلفة للحكم العثماني، فمن الناحية الإيجابية، يعرض الكتاب معلومات مفصلة عن الحكام العثمانيين، مثل البيلربايات والباشوات والآغاوات والدايات، كما يتناول الجوانب السياسية والعسكرية التي ساهمت في بسط النفوذ العثماني في المنطقة[2].

ومن الناحية السلبية يمكن تسجيل أمرين، الأول أن معلومات الكتاب مقتصرة على الجانب السياسي والعسكري دون التطرق بشكل كافٍ للجوانب الاقتصادية والاجتماعية للحياة في الجزائر خلال الحكم العثماني، وهو ما يجعله أقل شمولية مقارنة ببعض الدراسات الحديثة مثل كتاب "تاريخ الجزائر العام "[3]، لعبد الرحمن الجيلالي[4]، الذي يناقش التأثير الثقافي والاجتماعي بعمق أكبر، وأيضا وجود انحياز كبير من المؤلف للعرق التركي وتحامله على العنصر المحلي، فلا

---

[1]- İbrahim Demirci, op-cit.

[2] – عزيز سامح التر، **الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق.

[3] – عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ج: 03.

[4] – عبد الرحمن بن محمد الجيلالي الحسني، (1908-2010م)، فقيه وعالم ومؤرخ وأديب ومفكر جزائري.
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D8%A8%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%8A استرجع بتاريخ: 2025/04/20.

يتوانى في الإشادة بالعنصر التركي ونسبة كل البطولات والانتصارات إليه، في الوقت الذي يزدري العرب والبربر ويوجه لهم نقائص كثيرة[1].

3-1 منهجية البحث ومصادر الكتاب:

الكتاب يعتمد بشكل أساسي على المصادر العثمانية وعلى الأرشيف العثماني، والذي ساعد توفره وتمكن المؤلف من الاطلاع عليه من تسهيل مهمته في الإلمام بأكبر قدر من الأحداث والشخصيات وفهم التسلسل الزمني للأحداث، وهناك مصادر ثانوية أوربية مستخدمة، كما يظهر من الكتاب وجود قدرة لدى الكاتب على تتبع التفاصيل التاريخية الدقيقة وفهم التطورات السياسية وملكة التحليل التاريخي[2]، غير أن الكتاب لا يضع الأحداث في سياق تطورات الخلافة العثمانية ككل، وهو ما يجعله يفتقر إلى تحليل أوسع لمكانة الجزائر داخل السياسة العثمانيةّ، ولا يعرف بالضبط هل ساهم وجود المؤلف لفترة بشمال إفريقيا في دفعه للاهتمام بتاريخ المنطقة والإلمام ببعض مصادر تاريخها[3]؟

3-2 أسلوب الكتابة:

الكتاب بحكم فترة كتابته، يميل إلى الأسلوب التاريخي التقليدي القائم على الإخبار ونقل المعلومات، يستخدم أسلوبًا سرديًا تقليديًا، حيث يعتمد بشكل كبير على التتابع الزمني للأحداث، ويقدم وفرة وغزارة من المعلومات عن الأشخاص والأماكن والوقائع، وهناك إبداء لرأي الكاتب في كثير من المواضع، وفي جل الأحداث، وهو في الغالب منحاز وغير موضوعي، مثل ما

---

[1] – عزيز سامح التر، **الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص: 05.

[2] – المرجع نفسه، ص: 05.

[3]– İbrahim Demirci,op-cit.

يبدو مثلا في هاته الفقرة: "وكان غالبية سكان شمال الإفريقي يتطلعون أولا إلى تحقيق المنفعة الذاتية، وبمعنى آخر أنانيون يكرهون الخير للغير"[1].

3-3 التوازن في عرض الأحداث:

أحد الانتقادات الموجهة للكتاب هو ميله إلى تقديم صورة إيجابية للحكم العثماني في الجزائر، حيث يركز على دور العثمانيين في صد الهجمات الإسبانية وتأمين البلاد من الغزو الأوروبي، لكنه لا يناقش بشكل كافٍ الجوانب السلبية للحكم العثماني، مثل الصراعات الداخلية بين الدايات والإنكشاريين، أو التأثيرات السلبية على الاقتصاد المحلي نتيجة سيطرة الأتراك على الموارد[2].

فيمكن اعتبار الكتاب مصدرًا جيدًا لفهم التسلسل التاريخي للحكم العثماني في شمال إفريقيا، لكنه يعاني من بعض النواقص، مثل قلة التحليل العميق والتركيز على الجوانب السياسية والعسكرية دون التطرق بشكل موسع للجوانب الاجتماعية والاقتصادية، كما أنه لا يقدم تقييمًا نقديًا شاملًا لدور العثمانيين في الجزائر، بل يميل إلى تقديمهم بصورة إيجابية دون ذكر التأثيرات السلبية[3].

وبالمقارنة مع مصادر أخرى، يمكن القول إن الكتاب يفتقر إلى العمق التحليلي الذي تتميز به بعض الدراسات الحديثة، لكنه يظل مرجعًا مفيدًا للباحثين المهتمين بالتاريخ العثماني في شمال إفريقيا، خاصة من ناحية السرد الزمني للأحداث.

---

[1] – عزيز سامح التر، **الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص: 52.

[2] – المرجع نفسه، ص، ص: 06، 07.

[3] – نفسه.

4 –مرحلة الدايات سياسيا عسكريا اقتصاديا واجتماعيا:

تعتبر مرحلة الدايات هي آخر مراحل الوجود العثماني في الجزائر وهي أطول وأمد أدواره، فقد استمر هذا العصر من سنة 1082هـ إلى سنة 1672هـ /1671-1830م، وهي فترة تعادل نصف تاريخ وجود الحكومة التركية العثمانية بالجزائر[1].

4-1 سياسيا:

شهد عهد الدايات في الجزائر فترة من الحكم المستقل نسبيًا عن الدولة العثمانية، حيث تمتع الدايات بسلطة تنفيذية مطلقة، وقد أدى هذا النظام إلى هيمنة النخبة العسكرية على الحكم، مما خلق اضطرابات سياسية متكررة نتيجة التنافس بين مختلف الفصائل داخل الإيالة، ومع ذلك، استمرت الجزائر ككيان سياسي قوي رغم غياب الإشراف المباشر من الباب العالي[2].

ورغم أن حكم الداي كان يشير إلى دور وهيمنة الديوان، الذي يختار منه الداي، فقد تطور حكم الدايات إلى أن أصبح الداي حاكما مطلقًا وصار الديوان آمرًا شكليًا، فالداي هو من صار يختار وزراءه الذي يتركب منهم مجلس الدولة (الديوان)، وكان في الغالب يختار من هاته الشخصيات التالية[3]:

- الخزناجي: الذي يتكلف بتسيير الخزينة العمومية وهو يمشي مباشرة وراء الدار ويخلفه في حالة الغيبة أو العرض، فيعتبر هو الوزير الأول.
- آغا الصبايحية: وهذا الوزير يقوم بمهام باي الجزائر وهو القائد العام البحرية.

---

[1]– عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ص: 185.

[2]– محمد الخداري، "بلاد المغرب تحت الحكم العثماني، نموذج الجزائر في عهد الدايات (1671-1830)"، دورية كان التاريخية، العدد: 22، (ديسمبر 2013)، ص: 26.

[3] – أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830م، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 2، 2006، ص، ص: 29، 30.

- وكيل الحرج: وهو وزير البحرية ومسؤول الحظائر التي تبنى فيها البواخر.
- بيت المالجي: المكلف ببيت المال التي يسهر على تسجيل العقود والمواريث والحيلولة دون وقوع أدنى تزوير وهو يتولى باعطاء رخصة الدفن.
- خوجة الخيل: يتلقى ما يدفع للدولة والداي من هدايا وخراج وزكاوات يقدمها رعاياه[1].

وقد كان الدايات بداية يختارون من طائفة رياس البحر إلا أن ضعف دور هاته الطائفة بسبب الحملات الأوربية الكثيرة وضعف الأسطول، تراجع لصالح طائفة الإنكشارية حيث أصبح هؤلاء منذ سنة 1101هـ/ 1689م ينتخبون لمدى الحياة، واستمر السلطان العثماني في المرحلة الأولى من عهد الدايات في تعيين الباشاوات لكن وجودهم كان شكليا، ومع مرور الوقت تمكن الدايات من الجمع بين منصب الداي والباشا، وذلك سنة 1123هـ/ 1710م، عندما رفض الداي علي استقبال الباشا الجديد المبعوث من السلطان العثماني، وأصبح هذا يؤشر إلى استقلال نسبي وتقلص دور الباب العالي إلى تزكية الداي المعين من الديوان[2].

2-4 اقتصاديا:

شهد الاقتصاد في عهد الدايات تنوعاً ملحوظاً في مصادر الدخل والدعم المالي للإدارة، إذ اعتمد النظام الاقتصادي بشكل أساسي على الفلاحة وعلى الحرف[3]، وعلى الأنشطة التجارية البحرية التي شملت ليس فقط التجارة المشروعة وإنما أيضاً نشاطات الغزو البحري التي

---

[1]- مبارك الميلي، **تاريخ الجزائر القديم والحديث**، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964، ج: 03، ص، ص: 183، 184. / عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية سنة 1962م**، ط: 01، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1997، ص: 53.

[2] – شويتام، المرجع السابق، ص، ص: 29، 30.

[3] – محمد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية للشرق الجزائرب في الفترة ما بين 1792–1830م**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص–ص: 57–61.

كانت تُعد مصدرًا هامًا للدخل في بعض الفترات، وكانت مصادر السلطة تقوم على موارد الغزو البحري والجباية الداخلية[1].

وقد استفادت الدولة من موقعها الجغرافي على البحر المتوسط، مما جعلها محطة عبور للبضائع بين أوروبا وإفريقيا وآسيا، وأدى ذلك إلى تدفق رؤوس الأموال والسلع[2]، ومع ذلك، كان هذا النموذج الاقتصادي يحمل في طياته عدة نقاط ضعف؛ فمن ناحية، كانت الضرائب تُفرض بشكلٍ ثقيلي على المواطنين، الأمر الذي أثار الاستياء وأدى إلى تفشي ظاهرة التهرب الضريبي والتمردات وضعف الحافز على الإنتاج الزراعي والتجاري المحلي[3]، ومن ناحية أخرى، كان الاعتماد على التجارة البحرية والقرصنة يعني تعرض الاقتصاد لتقلبات حادة عند حدوث اضطرابات إقليمية أو تدخلات من قبل القوى الأوروبية التي سعت لضبط هذا النشاط.

بالإضافة إلى ذلك، لم يقم النظام الاقتصادي على استراتيجيات تنموية شاملة لتطوير القطاعات الإنتاجية، سواء الزراعية أو الصناعية، ولا على الاستثمار في البنية التحتية وتحسين مستوى المعيشة، وقد انعكس هذا الضعف الاقتصادي على مستويات المعيشة المتدنية لكثير من السكان، مما أثار حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وزاد من احتمالات الانقلابات والاضطرابات التي كان لها أثر مباشر على استقرار الحكم[4].

4-3 عسكريا:

[1] – وليام شالر، **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824**، ترجمة: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص-ص: 59-64.

[2] – شويتام، المرجع السابق، ص، ص: 251، 252.

[3] – الزبيري، المرجع السابق، ص: 73.

[4] – زيد علي عنتر نشوان، **الجزائر في عهد الدايات**، النبراس للطباعة والنشر، صنعاء، 2005، ص29-30

شكل الجيش في عهد الدايات العمود الفقري للنظام الحاكم، إذ كان يُنظر إليه ليس فقط كأداة للدفاع عن الإيالة ضد التهديدات الخارجية، بل أيضاً كأداة للسيطرة الداخلية، وقد تألف الجيش من عدة فئات، أبرزها الانكشارية التي كانت تتمتع بامتيازات كبيرة، إضافة إلى قوات محلية تتكون من المجندين من السكان الأصليين والقبليين، وقد ساهم هذا التكوين في إحداث توازن مؤقت بين الحراك العسكري والطبقات الاجتماعية المختلفة، إلا أن الاعتماد الكبير على القوات الانكشارية أدى إلى استنزاف الموارد المالية ونشوء خلافات داخلية بين الجنود والضباط[1].

كما أن النظام العسكري كان يتصف بالانضباط الشديد في بعض الأحيان لكنه كان يتخلله أيضاً تقلبات واضطرابات ناجمة عن الشكوك حول الولاءات، خاصةً في ظل وجود مؤامرات دموية ومحاولات للإطاحة بالدايات عندما شعر الجيش بالتهميش أو الإهمال في توزيع الامتيازات المالية والمادية[2].

وكان لهذا الوضع تأثير مباشر على السياسة العامة، حيث أصبحت القرارات العسكرية والسياسية متشابكة بحيث يفرض الجيش رأيه في الشؤون السياسية، مما يضعف من سلطة الداي ويجعل النظام عرضة للتدخل العسكري المباشر في الحكم، كما أدى ذلك إلى تقليص مساحة الحرية الإدارية للدولة في مواجهة التحديات الخارجية، خاصة مع تصاعد الضغوط من الدول الأوروبية التي سعت إلى تغيير موازين القوة في البحر الأبيض المتوسط، وفي المجمل كان الوضع العسكري مزيجاً من القوة المنظمة والاضطرابات الداخلية التي أدت إلى تراجع الثقة في النظام الحاكم وزيادة حالة الشك العام بين أفراد المجتمع[3].

---

[1] – حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، دار الهدى، عين مليلة، 2007، ص–ص: 127–135. / شويتام، المرجع السابق، ص، ص: 47، 48.

[2] – هلايلي، المرجع السابق، ص: 95.

[3] – نشوان، المرجع السابق، ص–ص: 34–36. / هلايلي، المرجع السابق، ص–ص: 95–104.

4-4 اجتماعيا:

على الصعيد الاجتماعي، عانى المجتمع الجزائري في عهد الدايات من تقطيع واضح في الطبقات الاجتماعية وتباين في مستويات المعيشة بين النخبة الحاكمة والأغلبية الساحقة من السكان، فقد تميزت البنية الاجتماعية بوجود طبقة عليا تتألف من الأتراك والجنود الإنكشارية الذين تمتعوا بمزايا اقتصادية وعسكرية خاصة، بينما كان باقي السكان من العرب والأمازيغ يعيشون في ظروف معيشية صعبة، وقد انعكس هذا التفاوت في فرص التعليم والرعاية الصحية والخدمات العامة؛ إذ كانت المدن الكبرى مثل الجزائر ووهران تتوفر على بعض المرافق التعليمية والدينية مثل الزوايا والمدارس القرآنية، بينما ظل الريف محرومًا من هذه الخدمات الأساسية[1].

كما ساهم النظام الاجتماعي في ترسيخ علاقات الاضطراب بين الطبقات، فالمجتمع القبلي الذي اعتاد على نظام الحكم التقليدي لم يجد مكانًا له في النظام المركزي القائم على التقسيم الإداري وأولوية بنى السلطة، مما أدى إلى اندلاع احتجاجات واضطرابات حينما شعرت هذه الفئات بالتهميش، وبالإضافة إلى ذلك، كان الوضع الاجتماعي يتأثر بشكل مباشر بالتقلبات الاقتصادية والسياسية؛ إذ أدت الضرائب الثقيلة والفساد الإداري إلى تفاقم حالة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، مما أثر سلبًا على الاستقرار الاجتماعي[2].

وفي هذا السياق، ظهرت مظاهر من التمايز الثقافي والعرقي، حيث حاولت بعض الجماعات المحافظة على تقاليدها وعاداتها في مواجهة التغيرات التي فرضها النظام المركزي، بينما ظهرت أيضاً محاولات للتواصل والتكامل بين مختلف المكونات الاجتماعية تحت ضغوطات مواجهة التحديات الخارجية والداخلية. وهكذا، أصبح الوضع الاجتماعي مسرحًا للتناقضات بين الطموح

---

[1] – شويتام، المرجع السابق، ص-ص: 89-63./ شالر، المصدر السابق، ص- ص: 51- 59./ صالح عباد، **الجزائر خلال الحكم التركي 1514– 1830**، دار هومه، الجزائر، 2012 ، ص- ص: 357- 362.

[2]– زيد علي عنتر نشوان، المرجع السابق، ص: 31.

والرغبة في التحديث وبين التمسك بالعادات والتقاليد التي شكلت الهوية الحقيقية للمجتمع الجزائري[1].

[1]- المرجع نفسه، ص: 32.

الفصل الأول:

علاقة الجزائر بالدولة العثمانية

1-علاقات الجزائر بالدولة العثمانية خلال الفترة (1671-1711م)

2-العلاقات خلال الفترة (1711-1830م)

3-تأثير العلاقات بين الطرفين في قوة وضعف الايالة

1- علاقات الجزائر بالدولة العثمانية خلال الفترة (1671-1711م)

1-1 نظام الحكم وتأثيره على العلاقات الجزائرية العثمانية:

شهدت الجزائر في صيف عام 1671م اضطرابات سياسية وعسكرية كبيرة إثر تعرضها لحملة إنجليزية، وهو ما أدى إلى تفاقم الأوضاع الداخلية واشتعال ثورة ضد الحاكم العثماني (علي آغا)، الذي كان على رأس السلطة منذ عام 1664، وبلغت هذه الأحداث ذروتها باغتياله في 18 أكتوبر 1671، مما أدخل البلاد في حالة من الفراغ السياسي والتوتر، حاول الديوان العثماني، المسؤول عن تعيين الحكام، اختيار خليفة له، غير أن محاولته باءت بالفشل بسبب رفض الجنود وعدم توافقهم على مرشح معين[1].

في ظل هذا الاضطراب، ومع تصاعد الحاجة إلى سلطة قوية تنظم شؤون الحكم، قرر الديوان منح زمام الأمور لفئة الدايات، الذين كانوا ينتمون إلى طبقة "رياس البحر"[2]، شكل هذا القرار نقطة تحول في نظام الحكم بالجزائر، حيث أدى إلى بداية عهد الدايات الدائمين. خلال هذه الفترة، فرض الدايات سلطتهم على البلاد، مستفيدين من دعم فرق الجيش والبحرية، ومؤسسين نمط حكم أكثر استقرارًا مقارنة بالفترات السابقة، رغم استمرار الصراعات الداخلية والتحديات الخارجية[3].

---

[1] – عزيز سامح التر، **الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص: 398.

[2] – رياس البحر هو اللقب الذي الطلق على أمير البحر حتى القرن السابع عشر، واستبدل بلقب القبطان. سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص: 121.

[3] – عبد الكريم شوقي، "تطور الوضع السياسي والعسكري في عهد الدايات العاديين بالجزائر (1671-1711م)"، مجلة قبس للدراسات الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، المجلد: 07، العدد: 02، (2023)، ص: 29.

قرر الجزائريون قبول تطبيق نظام الدايات الذي أعطى نتائج جيدة في تونس، واشترطوا أن يقضي الداي المنتخب طوال حياته رئيساً للحكومة ويساعده الديوان في عمله، وأن يبقى أمير الأمراء[1] من الباشوات ولكن بدون أي عمل.

ولعب رياس البحر دوراً بارزاً في تأسيس حكم الدايات، فالدايات الأربعة الأوائل كانوا من أفراد البحرية، لأن البحرية كانت أعلى وأقوى من الإنكشارية فاستأثرت بالحكم منها، لكن ديوان الإنكشارية حافظ على ممارسة اجتماعاته كالمعتاد ولو من دون صلاحية، وسواء أكان الداي من البحرية أو الإنكشارية فكان مجبرا على غض الطرف عن الغزو البحري، لأنه كان ضد الدول المسيحية وكان يدر مداخيل معتبرة[2].

وفي سنة 1689م أصبح الانتخاب من حق الضباط، والأرجح أن الحكومة العثمانية قد تنازلت في حوالي القرن السابع عشر للحامية التركية بالجزائر عن حقها في التعيين وخولت لها حق انتخاب الداي، مع الاحتفاظ للسلطان بحق تأكيد الاختيار بتوجيه القفطان[3] والسيف للداي الجديد، رمزاً لتزويده بالسلطة [4]، فأصبحت الجزائر تتمتع باستقلالية كبيرة في حكمها وسلطانها داخليا و خارجيا، ويتضح ذلك من خلال أن الداي أصبح يمارس سلطته دون قيد أو شرط أو تدخل من السلطان العثماني، وهو ما انعكس جلياً على العلاقة بين الجزائر والدولة العثمانية، حيث اصبحت لا تربطها بها سوى روابط دينية شكلية ووازع معنوي[5]، كما يؤكد المؤرخ الألماني

---

[1]– أمير الأمراء أو بكلربكي هو من أعلى المناصب في الدولة العثمانية، مسؤول عن الجيش وما يتعلق به من أمور، وكانوا يعينون ولاة على الولايات وقوادًا على الجيوش. سهيل صابان، المرجع السابق، ص: 64.

[2]– عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص: 405.

[3]– الاسم التركي الذي يطلق على الملابس الخارجية ويسمى بالعربية الخلعة. سهيل صابان، المرجع السابق، ص: 183.

[4]– شالر، المصدر السابق، ص: 41.

[5]– سفيان صغيري، العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر (1671-1830م)، مذكرة ماجيستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012، ص، ص: 77، 78.

سيمونوف "إن دايات الجزائر لم يكونوا ملوكاً وراثيين بل كانوا رؤساء جمهورية عسكرية لم يبق لها قبل آخر عهدها الا مجرد علاقة اسمية بإسطنبول"[1].

وكما يجاء عن نظام الدايات في مصنف حمدان خوجة: "هناك من يقول أن الجزائر كانت جمهورية عسكرية، ويذكر آخرون انها كانت مملكة والواقع انها لم تكن هذه ولا تلك، و انما كانت تحكم بنظام خاص لم يعرف في بلد آخر، و اهم مميزاته أنه كان يجمع الصبغة المدينة و العسكرية"[2].

1-2 التواصل الديبلوماسي:

كانت الجزائر دائمة الاتصال بإسطنبول عن طريق الرسائل والمراسيم، التي كان يصطلح على نوع منها ب"الفرمان"[3]، والذي يصدر عن الباب العالي، وكان يحمل عدة معاني كالقرار والمرسوم والبيان، ومن خلال الكتابات التاريخية الخاصة بالتاريخ العثماني فإن الفرمان نوعان: فرمان يبعثه السلطان، وكان يطلق عليه "الفرمان الهمايوني"[4]، أو "فرمان عادي" يتكلف بإرساله كبار الموظفين كالوزراء والباشاوات والقواد، وكان الفرمان يكتب بخط جميل الدلالة على منزل صاحب الفرمان وكان يشار لهذا الفرمان في سجلات مدينة الجزائر باسم الفرمان الهيمايوني.

---

[1]- مولود قاسم نايت بلقاسم، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها قبل 1830**، دار البعث، قسنطينة، 1985، ج: 01، ص: 83.

[2]- حمدان خوجة، **المرآة**، تحقيق: محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون، الجزائر، 2006، ص: 86.

[3]- الفرمان: كلمة فارسية يتضمن الأوامر والتوجيهات يصدر إما من الباي أو الداي أو السلطان. سهيل صابان، المرجع السابق، ص: 16.4

[4]- الهمايون كلمة تعظيم خاصة لسلاطين الدولة العثمانية. ف "هما" بالفارسية و "أما" باللغة التركية تعني طائر أسطوري ذا حظ وقدرة، وقد اتخذها الحكام الأتراك رمزًا لهم، وانتقلت منهم إلى السلاطين العثمانيين، وكان يستخدم مضافاً للمتعلقات الخاصة بالسلاطين. سهيل صابان، مرجع سابق، ص: 226.

وتجدر الاشارة في هذا المجال بأن إرسال الفرمان كان يحدث في الحالات غير العادية والضرورية، ولذلك كان يحمل في مضامينه وطبيعته "الأمر" و"الإلزام" وكان اصدارها في الغالب لمعالجة بعض القضايا، أو لتثبيت والي جديد[1].

وخلال عهد الدايات أصبحت الجزائر تتجاهل الفرمانات العثمانية، التي لم تحقق مصالحها، حيث تعاملت مع الدولة العثمانية باستقلالية متزايدة، معتبرة نفسها الكيان الثاني بعد إسطنبول، ورغم محاولات السلطان فرض سلطته عبر إرسال التوجيهات، فإن الجزائر كانت ترفضها بشكل متكرر، كما فرضت ضرائب على الحكومات التي تسعى للصلح معها، واستمرت في نشاطها البحري دون اكتراث بالشكاوى الأوروبية، خاصة من فرنسا[2].

وكانت بعض الدول الأوروبية، مثل السويد وهولندا، تستمر في تزويد الجزائر بالأسلحة والمدفعية رغم الاعتراضات العثمانية، وقد حاول الباب العالي فرض هيبته عبر إرسال بعثات إلى الجزائر، لكن هذه الأخيرة كانت تستقبلها ببرود، وأحيانًا تسخر منها، خاصة إذا جاءت من إسطنبول في ظروف سيئة مثل الجفاف أو القحط، في مثل هذه الحالات، كان الجزائريون يعاملون الوفود بتجاهل، بل ويهددونهم بإرجاعهم خاليي الوفاض، مما يعكس مدى قوة الموقف الجزائري واستقلاليته عن الأوامر العثمانية[3].

1-3 التحالف الجزائري-العثماني:

شهدت الجزائر خلال القرن السابع عشر تحولات كبرى بفعل الأوضاع الدولية المتغيرة، حيث تزامن توسع القوى الأوروبية وبروز قوى بحرية جديدة مع سعي الجزائر إلى تعزيز مكانتها في

---

[1] محمد بن جبور، **صورة الجزائر والجزائريين من خلال الكتابات الفرنسية في القرنين 17و 18م**، رسالة ماجيستير، جامعة وهران، 2003، ص: 86.

[2] – عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص: 412.

[3] – المرجع نفسه، ص: 412.

البحر المتوسط، وساهمت التطورات التكنولوجية والاختراعات العسكرية في تغيير موازين القوى، مما فرض على الجزائر تحديات كبرى، خاصة مع تصاعد التهديدات الأوروبية، وفي ظل هذه الظروف، بذل حكّام الجزائر جهودًا للحفاظ على قوتها البحرية وتحصين موانئها، كما سعى بعضهم إلى تقوية نفوذهم الداخلي لمواجهة التدخلات الخارجية[1].

فواجهت الجزائر الحملات الأوروبية بكل بسالة من دون أن تلقى مساعدة فعلية أو عسكرية من طرف الدولة العثمانية، التي لم يكن في وسعها تقديم أي شيء سوى التعبير عن رفضها لهذه الاعتداءات المتكررة على ولاياتها خاصة الجزائر المستهدف الرئيسي، على عكس السلطة العثمانية الحاكمة في الجزائر التي استطاعت أن تحتوي جميع تلك الحملات سواء بالقوة أو بالمعاهدات والاتفاقيات حتى لو شهدت العديد من التنازلات وتقديم الامتيازات لبعض الدول الأوروبية[2].

وتميزت العلاقة بين الجزائر والدولة العثمانية بطابعها الديناميكي، حيث جمعت بين الولاء السياسي والمصالح الاستراتيجية، مع قدر من الاستقلالية الفعلية للحكم في الجزائر، يتجلى هذا التفاعل في تدخل الجزائر سنة 1687م/1099هـ لمواجهة الهجمات التي استهدفت جزيرة مورة، والذي تم بطلب مباشر من السلطان سليمان الثاني، يعكس هذا الحدث مدى التزام الجزائر بدعم السياسة العسكرية العثمانية، خاصة عندما يتعلق الأمر بمواجهة القوى الأوروبية المعادية[3].

---

[1] – عبد الكريم شوقي، المرجع السابق، ص: 33.

[2] – عزيز سامح ألتر، الأتراك **العثمانيون في افريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص–ص: 419–422. / سفيان صغيري، المرجع السابق، ص: 106.

[3] - عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص، ص: 427، 428.

كان تدخل الجزائر استجابةً لنداء الجهاد الذي أطلقه السلطان، والذي أصدر فتوى تدعو إلى التحاق قوات الجزائر بالأسطول العثماني لمواجهة الخطر الذي كان يهدد ممتلكات الدولة العثمانية في البحر المتوسط، ولم يكن البعد الديني الذي هيمن على العلاقات بين الطرفين فقط، حيث لم تكن الجزائر مجرد ولاية عثمانية تخضع لأوامر الباب العالي، بل كانت شريكًا فاعلًا في الدفاع عن المصالح الإسلامية الأوسع، فلم يكن هذا التدخل مجرد التزام ديني، بل كان أيضًا جزءًا من شبكة المصالح المتبادلة، حيث كانت إسطنبول تعتمد على القوة البحرية الجزائرية لمواجهة الخطر الأوربي إذا تطلب الأمر، وبالمقابل كانت تضطر لدفع مبالغ مهمة للجزائر نزير ذلك، وعندما لا تفعل كان هناك تمرد على أوامرها[1].

ورغم ارتباط الجزائر بالسلطنة العثمانية، إلا أنها احتفظت بهامش واسع من الاستقلالية في تسيير شؤونها الداخلية والخارجية، فقد كان تعيين حكام الجزائر، مثل حسين ميزومورتو باشا، سنة 1094هـ/ 1683م، يتم غالبًا بقرارات محلية دون تدخل مباشر من إسطنبول، ما يعكس طبيعة الحكم الذاتي الذي تمتعت به الإيالة الجزائرية[2]، كما أن إرسال القوات الجزائرية إلى جزيرة مورة لم يكن مجرد تنفيذ لأوامر الباب العالي، بل كان أيضًا نابعًا من رؤية جزائرية لمصالحها الاستراتيجية، خاصة أن السيطرة الأوروبية على المتوسط كانت تهدد النشاط البحري الجزائري.

ومن مظاهر التحالف العسكري، عقد دايات الجزائر اتفاقية مع فرنسا سنة 1096هـ/ 1984م بطلب من الدولة العثمانية بعد قدوم كبير بوابي الباب العالي إلى الجزائر رفقة المبعوث الفرنسي دو توفيل، وبعد مباحثات استمرت عشرون يوما تم الاتفاق على عقد اتفاقية لمدة مئة عام، تم بموجبها إطلاق جميع الأسرى من الطرفين[3].

---

[1] – المرجع نفسه، ص-ص: 427-432.

[2] – نفسه، ص، ص: 425، 426.

[3] – نفسه، ص، ص: 426، 427.

ومع شعور الدايات بوجود ازدواجية في الحكم تحدوا من صلاحيتهم، سعوا في القضاء على منصب الباشوية والغائه بالوسائل المختلفة، وكثيرًا ما منعوا الباشا من النزول إلى البر عند قدومه من القسطنطينية، مثل ما حصل سنة 1686م في عهد الداي حسين ميزمورتو وكذلك في عام 1711م[1].

2- العلاقات خلال مرحلة (1711-1830م)

2-1 ملامح الاستقلالية والتباعد:

تميزت هذه المرحلة باكتساب الدّايات لقب الباشوية، ففي عام 1711م/1123هـ، عندما قدم شرقان إبراهيم باشا إلى الجزائر، رفض الدّاي علي شاويش السماح له بالدخول إلى المدينة، وأصرّ على ذلك بشدة، مما دفعه إلى التراجع والعودة إلى إسطنبول، بعد انسحابه، أرسل الداي علي رسالة عبر الشاويش محمّد المهداوي إلى السلطان أحمد الثالث، يشرح فيها الأسباب التي دفعته لمنع إبراهيم باشا من دخول الجزائر، والخطورة المترتبة على وجود شخصين يتقاسمان السلطة في آنٍ واحد، ما قد يؤدي إلى اضطرابات داخلية[2].

---

[1]- عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص: 463. / عائشة جميل، **الجزائر والباب العالي من خلال الارشيف العثماني 1520-1830م**، أطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2018، ص: 109.

[2] - عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص: 463. / H.D.De Gramont, Histoire d'Alger sous la domination turque, 1515-1830, Ernest Leroux, Paris, 1887, p, p : 276, 277.

قوّة الحجة التي قدّمها علي شاويش كان لها تأثير كبير على السلطان، إذ أقرّ موقف الدّايات، ومنح علي إمارة الأمراء، بالإضافة إلى منصبه كدايٍ، ليصبح بذلك أوّل دايٍ يحمل لقب "باشا"، منذ ذلك الحين، بات حكّام الجزائر يجمعون بين منصبي "أمير الأمراء" و"الداي"[1].

إن التحالف الجزائري مع الدولة العثمانية قد تراجع تدريجيا، وذلك أن الخلافة، بعد ظهور المسألة الشرقية والتحديات التي أحاطت بها، قد وجدت نفسها في حالة خطر دائم ولا سيما من روسيا وبريطانيا والنمسا، ولم يعد في استطاعة الباب العالي أن يساعد الجزائر ماديًا منذ أوائل القرن الثامن عشر، بالإضافة إلى ذلك فإن الجزائر نفسها لم تعد في حاجة إلى هذا التحالف وذلك أنها قد أخذت منذ زمن في الاعتماد على نفسها وتحصين سواحلها والدفاع عن كيانها السياسي وإقامة علاقاتها الدبلوماسية، رغم احتفاظها بعلاقاتها الروحية والفكرية بالخلافة وبالوطن العربي[2].

وقد عمل الداي مصطفى باشا (1798-1805م) على تحقيق توازن دقيق بين الولاء للباب العالي والتعامل مع الضغوط المتزايدة من فرنسا، خاصة بعد احتلال نابليون بونابرت لمصر عام 1798م، وهو الحدث الذي فرض تحديات دبلوماسية كبرى على الإيالة الجزائرية، نظراً لمحاولات فرنسا فرض سيطرتها على المنطقة، إلى جانب تأثيرات التنافس الأوروبي العثماني، وقد أدى هذا الوضع المعقد إلى اضطرابات داخلية أثرت بشكل مباشر على العلاقات الجزائرية

[1] – عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص، ص: 463، 464.

[2] – أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، دار البصائر، الجزائر، 2009، ج: 01، ص: 75.

العثمانية، حيث ساد نوع من التوتر وعدم الاستقرار في الإيالة، وتمرد الإنكشارية، مما جعل عملية الحكم أكثر صعوبة[1].

ومع بداية القرن التاسع عشر، شهدت الدولة العثمانية تحولات كبرى مع صعود السلطان محمود الثاني (1808-1839م)، والذي أطلق سلسلة من الإصلاحات العسكرية والإدارية الهادفة إلى إعادة هيكلة الدولة، خصوصاً بعد هزائم الجيش العثماني أمام القوى الأوروبية وتزايد الفوضى داخل المؤسسة العسكرية، من بين هذه الإصلاحات، جاءت حملة القضاء على طائفة الإنكشارية، التي كانت قد تحولت إلى قوة معرقلة داخل الإيالة الجزائرية، خصوصاً بعد تنامي نفوذها السياسي والاقتصادي، وهو ما دفع الداي علي باشا (1816-1818م) للسير على خطاه وإلى شن حملة عسكرية ضد إنكشارية الجزائر بين عامي 1817 و1818، وهي الحملة التي أدت إلى تصفية 1200 جندي إنكشاري و150 بلوكباشي[2]، بالإضافة إلى نفي آخرين إلى إسطنبول[3].

هذه الحملة مثلت نقطة تحول رئيسية في النظام السياسي والعسكري للإيالة، حيث عمد الداي إلى إدخال إصلاحات جذرية عبر استبدال رجال السلطة القدامى بعناصر محلية من الكراغلة والعرب، مما عزز تدريجياً نفوذ الجزائريين في إدارة شؤون الحكم، رغم ذلك، لم يكن هذا

---

[1] – عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص، ص: 575، 584. / عبد الرؤوف بن قاصر، "**دايات الجزائر بين الارتباط والقطيعة تجاه الباب العالي (1711–1830)**"، مجلة عصور الجديدة، جامعة وهران 1، المجلد: 13، العدد: 01، (ماي 2023)، ص: 254.

[2] – وحدة تنظيمية لأصحاب مهن معينة، وكان أهمها بلوكات الآغاوات في فرقة الإنكشارية، وكان يطلق على قائدها " بلوك باشي"، وهي وحدة عسكرية مازالت نستخدم في تركيا وتعني الفوج، وقد قصد به لدى الإنكشارية الوسط أيضا. سهيل صابان، المرجع السابق، ص: 65.

[3] - عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص، ص: 613، 614./ De Gramont,op-cit, p : 381.

التحول كافياً لتحقيق استقلالية تامة عن الباب العالي، نظراً لاستمرار التأثير العثماني في بعض الجوانب الإدارية والعسكرية[1].

2-2 الوساطة العثمانية في العلاقات الجزائرية الخارجية:

لعبت الدولة العثمانية دورًا محوريًا في التوسط بين الجزائر ومختلف القوى الخارجية، ومن بينها تونس حيث كان الباب العالي يمثل سلطة مركزية تسعى للحفاظ على استقرار الأوضاع بين ولاياتها، وبفضل ارتباط البلدين بها من خلال الخلافة الإسلامية، حاولت إسداء النصح لحل النزاعات بينهما، غير أن تدخلها لم يكن دائمًا فعالًا، في بعض الأحيان، كانت تفرض قراراتها، بينما في أحيان أخرى، فضّل حكام تونس والجزائر اتخاذ قراراتهم بشكل مستقل وفقًا لمصالحهم الخاصة[2]، ومع الزمن بدأ نفوذ الدولة العثمانية يتراجع تدريجيًا، خاصة مع تصاعد الصراعات الداخلية والخارجية، مما دفع كل من تونس والجزائر إلى الاعتماد أكثر على نفسيهما في مواجهة التحديات السياسية والعسكرية.

على الرغم من مظاهر الاستقلال التي أظهرها حكام تونس والجزائر، إلا أن الدولة العثمانية ظلت تفرض سيادتها بشكل غير مباشر، سواء من خلال تعيين الحكام أو التدخل في قرارات مصيرية تتعلق بالعلاقات الخارجية، ومع ذلك، لم تتمكن من منع وقوع النزاعات بين البلدين، حيث تصاعدت التوترات بينهما سنوات 1746م وحتى بداية القرن التاسع عشر، خاصة بسبب الضرائب وأطماع دايات الجزائر في تونس، ورغم محاولات الدولة العثمانية فرض حلول سلمية عبر

[1] - عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص، ص: 613.

[2] - عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص-ص: 432-436.

التفاوض أو الضغوط السياسية، فإن هذه الاتفاقيات لم تصمد طويلًا، حيث كانت تُنقض مع تغيّر الظروف والمصالح[1].

كما توسطت الدولة العثمانية في العلاقات الجزائرية الفرنسية، فقد كان لها دور حاسم في تهدئة التوترات بين الطرفين، خاصة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حيث كانت الجزائر إيالة عثمانية تتمتع بحكم ذاتي نسبي، بينما ظلّت إسطنبول ترى في استقرارها ضرورة استراتيجية للحفاظ على نفوذها في شمال إفريقيا، سعت الدولة العثمانية إلى الحفاظ على علاقات متوازنة بين الجزائر وفرنسا، خاصة أن الأخيرة كانت قوة اقتصادية مؤثرة في المنطقة، لكنّ هذه الجهود اصطدمت بطموحات فرنسا التوسعية والتغيرات السياسية التي عصفت بأوروبا في تلك الفترة[2].

خلال القرن الثامن عشر، شهدت العلاقات الجزائرية الفرنسية فترات من التعاون، لا سيما في المجال التجاري، حيث اعتمدت فرنسا على الجزائر في تأمين إمدادات الحبوب والمواد الأولية، بينما استفادت الجزائر من تصدير منتجاتها وتوسيع نشاطها البحري، ومع ذلك، لم تكن هذه العلاقات خالية من التوتر، خاصة مع تزايد نشاط البحرية الجزائرية ضد السفن الأوروبية، وهو ما دفع فرنسا إلى تقديم شكاوى متكررة إلى السلطان العثماني لإقناع الجزائر بتخفيف هجماتها[3]، سعت إسطنبول إلى التوسط في هذا النزاع، فأرسلت تعليمات إلى دايات الجزائر بضرورة ضبط النفس وتفادي الدخول في صراعات قد تؤدي إلى تدخل عسكري أوروبي. لكن هذه الوساطة لم

[1]-- عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص-ص: 508-642./ صلاح العقاد، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر**، ط: 6، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1993، ص: 34.

[2] – عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص-ص: 426-427./ عائشة جميل، المرجع السابق، ص: 168.

[3] - عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص-ص: 485.

تحقق نجاحًا دائمًا، لأن البحرية الجزائرية كانت ترى في هذه الهجمات وسيلة مشروعة لحماية مصالحها الاقتصادية[1].

وفي عام 1798م، زادت حدة التوتر مع حملة نابليون بونابرت على مصر، إذ اعتبر العثمانيون هذا التحرك تهديدًا مباشرًا له، هنا حاولت الدولة العثمانية دفع الجزائر لإعلان الحرب على فرنسا، ورغم فترة السلم التي كانت بين الجزائر وفرنسا لكن التزم الداي بالفرمان العثماني، وتم استهداف السفن الفرنسية، ورغم محاولات السلطان العثماني الحفاظ على العلاقات مع فرنسا، إلا أن الأخيرة كانت تتعامل مع الجزائر ككيان منفصل، مما جعل أي تدخل عثماني محدود التأثير[2].

وإضافة إلى العلاقة مع فرنسا، فقد مارست إسطنبول وسطات كثيرة في العلاقات بين الجزائر ومختلف القوى الأوربية، مثل النمسا، والتي وقعت اتفاقية سنة 1781م مع الدولة العثمانية فطلب الأخيرة من حكام الجزائر بعدم التعرض لها، ونفس الشيء حصل مع إمارات همبورغ وتوسكانيا في منتصف القرن الثامن عشر، وتدخلت الدولة العثمانية كوسيط وضامن للسلام[3].

كان دايات الجزائر يعبرون عن استيائهم من خلال التقارير التي يرسلونها إلى السلطان، والتي تضمنت إشارات واضحة إلى حاجة الإيالة إلى الجنود الاحتياطيين. يتجلى ذلك في رسالة بعث بها حسين باشا إلى السلطان محمود الثاني في ديسمبر 1827، حيث أوضح فيها هذا النقص، وقد شهدت تلك السنة توترًا كبيرًا في العلاقات بين إيالة الجزائر وكل من بريطانيا وفرنسا، نتيجة للصراعات القائمة في البحر الأبيض المتوسط، والذي أصبح ساحة للحروب بين القوى

---

[1]- عائشة جميل، المرجع نفسه، ص170-171

[2]-- عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص-ص: 475-476./ عائشة جميل، المرجع السابق، ص: 175.

[3] - عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص-ص: 512-546.

الأوروبية، أدى ذلك إلى تراجع أعداد الجنود المتطوعين الذين كانت الإيالة تعتمد عليهم في جيشها، إذ إن معظمهم كانوا ينتمون إلى الولايات التابعة للدولة العثمانية، خصوصًا من مناطق البحر المتوسط، وفي ظل هذه الظروف، لجأ الباي حسين إلى طلب تعزيزات عسكرية من السلطان لتعويض هذا النقص[1].

3- تأثير العلاقات بين الطرفين في قوة وضعف الإيالة:

3-1 تأثير العلاقات في قوة الايالة:

شهدت العلاقات الجزائرية العثمانية تطورات متباينة كان لها تأثير مباشر على قوة الإيالة الجزائرية، إذ لعب العثمانيون دورًا محوريًا في تأسيس حكمها ودعم استقرارها العسكري والسياسي، قبل أن يؤدي تراجع نفوذهم إلى إضعاف الإيالة وجعلها عرضة للتهديدات الأوروبية، بدأ هذا التأثير منذ وصول الأخوين عروج وخير الدين بربروس إلى الجزائر مطلع القرن السادس عشر، حيث تمكنا من صد الهجمات الإسبانية، وبسطا السيطرة العثمانية على البلاد، مما مهّد لإعلان الجزائر إيالة تابعة للباب العالي عام 1519، عززت الدولة العثمانية هذا النفوذ عبر إرسال الأسطول العثماني لدعم الدفاعات البحرية الجزائرية، كما استقدموا فرقة الإنكشارية التي ساهمت في فرض النظام وضبط الأمن داخل الإيالة، أدى هذا الدعم إلى تحويل الجزائر إلى قوة بحرية كبرى، خاصة خلال القرن السابع عشر، حيث تمكن الأسطول الجزائري من فرض سيطرته على غرب المتوسط، مما عزز الاقتصاد المحلي عبر الغنائم والضرائب المفروضة على السفن الأوروبية[2].

غير أن هذا النفوذ العثماني بدأ في التراجع تدريجيًا مع بداية القرن الثامن عشر، حيث برز توجه نحو الاستقلال الذاتي داخل الإيالة، خاصة بعد سنة 1711م، انعكس هذا الاستقلال

[1]- محمد بن جبور، المرجع السابق، ص: 101.

[2]- صالح عباد، المرجع السابق، ص-ص: 43-49.

النسبي إيجابيًا على الجزائر في بادئ الأمر، إذ سمح لها بإقامة علاقات دبلوماسية مباشرة مع القوى الأوروبية، وتوقيع معاهدات تجارية عززت اقتصادها[1].

فالجزائر كانت تُفرض إتاوات على الدول الأوروبية، مثل تلك التي كانت فرنسا تدفعها مقابل عدم التعرض لأساطيلها التجارية، ما يدل على أن الجزائر لم تكن مجرد ولاية تابعة بل قوة تفاوض من موقع الندية[2]، وقد وصلت السيادة الجزائرية إلى حدّ توقيع معاهدات مع الولايات المتحدة، سنة 1795م، اعترفت فيها أمريكا رسميًا بالحكومة الجزائرية المستقلة، وفرضت عليها دفع ضريبة قدرها 12 ألف قطعة ذهبية، بعيدًا عن أي ذكر للدولة العثمانية أو تدخل منها[3].

وعليه فإن الواقع التاريخي يُظهر أن الجزائر، رغم تبعيتها الاسمية للعثمانيين، كانت تمارس سيادة شبه كاملة على أراضيها، تقيم علاقاتها الخارجية بحرية، وتُدير شؤونها الداخلية باستقلال تام، سواء على المستوى السياسي أو العسكري أو الاقتصادي[4].

كانت الجزائر خارجيا عنصرًا حيويًا مؤثرًا في الأحداث التي مرت على البحر الأبيض المتوسط في تلك الفترة، وكانت تربطها علاقات بجميع الدول التي لها اتصال بهذا البحر، وإذا ما حاولت دولة مواجهتها عسكريا أو التعدي عليها، كان أسطولها يضع حدًا سريعًا لذلك العدوان[5]، فقد بلغ النشاط البحري الجزائري ذروته في منتصف القرن السابع عشر، حيث استطاعت إيالة

---

[1]– محمد بن جبور، "البحرية الجزائرية أواخر العهد العثماني"، مجلة عصور، جامعة وهران 1، الأعداد: 12-13/14-15، (2008-2009)، ص: 115.

[2] – عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص: 589. / وليام شالر، المصدر السابق، ص: 63.

[3] – وليام شالر، المصدر السابق، ص: 130.

[4]– د م، **الجزائر**، ط:2، مكتبة الاقتصاد، حلب، حزيران 1955، ج:1، ص: 32.

[5]– عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص-ص: 602-604. / عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ص486

الجزائر فرض نفوذها على البحر الأبيض المتوسط، مما عزز ازدهارها الاقتصادي وأمنها الداخلي. وقد لعبت العلاقات الجزائرية العثمانية دورًا محوريًا في دعم هذا التفوق البحري، إذ كانت الجزائر تتمتع بحكم ذاتي واسع ضمن الدولة العثمانية، لكنها استفادت من الدعم العسكري والتقني الذي وفره العثمانيون، لا سيما في تطوير الأسطول البحري وتعزيز الدفاعات الساحلية[1].

ونظرًا المسؤولية الدينية والسياسية الملقاة على عاتق الجزائر بحكم موقعها وتاريخها، فقد مارست سيادتها في البحار، وفرضت الضرائب على القوى الغربية[2]، فكان نتيجة ذلك تصاعد الهجمات الأوروبية عليها، فخاضت الجزائر عدة مواجهات بحرية ضد فرنسا وهولندا في نهاية القرن السابع عشر، وفي هذه المرحلة، كانت لا يزال دعم الدولة العثمانية، فعالا مما ساهم في صمود وقوة الجزائر[3].

وشهدت الجزائر خلال القرنين 18و ال 19م غارات متكررة من الأساطيل الإنجليزية والهولندية والإسبانية، رغم ذلك، استمر التأثير العثماني في الجزائر، وإن كان بشكل غير مباشر، من خلال بقاء الإيالة تحت مظلة السلطنة، مما وفر لها بعض الحماية الدبلوماسية، لكنه لم يمنعها من مواجهة أعدائها بمفردها في معظم الأحيان، وقد أدى هذا الوضع إلى تزايد استقلالية الحكام الجزائريين في اتخاذ قراراتهم العسكرية والاقتصادية[4].

3-2 تأثير العلاقات في ضعف الايالة:

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني المهدي بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ج: 04، ص: 44.

[2]- مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص: 76.

[3] - عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص-ص: 415-427. /ناصر الدين سعيدوني المهدي بوعبدلي، المرجع نفسه، ص: 45.

[4]- عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص-ص: 537-553. / ناصر الدين سعيدوني المهدي بوعبدلي، المرجع نفسه، ص: 45.

في أوائل القرن التاسع عشر، ومع ضعف الدولة العثمانية أكثر فأكثر، أصبح موقف الجزائر أكثر هشاشة، فعندما شنت الولايات المتحدة وبريطانيا هجمات ضد الأسطول الجزائري بين عامي 1815 و1816، لم تتدخل الدولة العثمانية بأي شكل، مما دفع الجزائر إلى مواجهة هذه التحديات بمفردها. وبحلول عام 1816، فُرضت على الجزائر شروط بريطانية قاسية أدت إلى إنهاء نشاطها البحري تقريبًا، وهو ما كشف مدى تراجع النفوذ العثماني وفقدان الإيالة للحماية الفعلية من الباب العالي[1].

ومع دخول الجزائر في مرحلة الانهيار العسكري، حاولت استعادة قوتها البحرية عام 1825م بتجهيز أسطول مكون من 14 قطعة بحرية، لكنها لم تلقَ أي دعم يُذكر من العثمانيين، الذين كانوا يعانون من أزماتهم الداخلية[2]، ثم جاء حادث "المروحة" عام 1827م ليؤدي إلى توتر شديد مع فرنسا، التي استغلت الحادثة لشن غزو واسع النطاق على الجزائر عام 1830م، ومع بدء القصف البحري الفرنسي وسقوط الجزائر، لم يصدر أي رد فعل جدي من الدولة العثمانية، ما أكد فقدان الجزائر لأي حماية فعلية من الباب العالي، على الرغم من أنها كانت لا تزال اسمياً جزءًا من الإمبراطورية العثمانية[3].

لقد ساهمت الدولة العثمانية سواء بالسكوت ودعم وصول الموظفين الفاسدين لأعلى السلطة بالجزائر، أو بدعم التصرفات القمعية، أو بإعلاء مصالحها وعلاقاتها الأوروبية وإعطائها

---

[1] - عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص-ص: 604-610.

[2] – وليام شالر، المصدر السابق، ص: 62.

[3] – عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص-ص: 630-367. / ناصر الدين سعيدوني المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص: 46.

الأولوية، ولو ضد مصالح الجزائر، أثر ذلك على مركز الدايات وخلق نوع من الفوضى الداخلية، فقد حفزت القوى المعادية على التمرد والعصيان مما أدى الى ضعف الإيالة وهشاشتها[1].

إن العلاقات الجزائرية العثمانية لعبت دورًا متغيرًا في تطور الأحداث، ففي البداية، استفادت الجزائر من الدعم العثماني الذي عزز قوتها البحرية، لكنه تراجع تدريجيًا مع ضعف الدولة العثمانية، مما جعل الجزائر تعتمد على نفسها في مواجهة التحديات الأوروبية، حتى انتهى بها الأمر بالسقوط في قبضة الاستعمار الفرنسي عام 1830.

[1] – عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص-ص: 605. / جمال الدين سهيل، "ملامح شخصية الجزائر خلال القرن 11هـ/17 م"، مجلة الواحات، جامعة غرداية، العدد: 13، (2011)، ص: 150.

الفصل الثاني:

العلاقات الجزائرية مع الأقطار المغاربية

1–العلاقات السياسية والاقتصادية بالمغرب الأقصى

2– علاقات الجزائر بتونس.

3–علاقات الجزائر بطرابلس الغرب

1- العلاقات السياسية بالمغرب الأقصى:

1-1 في عهد المولى إسماعيل:

بعد وفاة مولاي الرشيد سنة 1672م، خلفه أخوه مولاي إسماعيل (1672م – 1727م) على رأس الدولة العلوية بالمغرب، والذي سيطر على مدينة فاس سنة 1683م، ثم وجه اهتمامه نحو الجهة الشرقية من المغرب، وبدأ في التخطيط للتوسع على حساب الأراضي الجزائرية، فكانت علاقة المغرب بالجزائر خلال فترة حكمه علاقة صراع مستمر ومحاولات متكررة من جانب المغرب للتعدي ومد نفوذه على الأراضي الجزائرية[1].

بدأت علاقة السلطان إسماعيل مع إيالة الجزائر بداية متوترة وصعبة، حيث سعى في السنوات الأولى من حكمه إلى التوسع شرقا وضم تلمسان إلى مملكته، لكنه تراجع بعد أول مواجهة مع القوات الجزائرية[2]، ثم عاود الكرة سنة 1676م بعد قيامه بتحريض سكان تلمسان على الثورة ضد التواجد العثماني في الجزائر، فتوغل جيشه في الجزائر ووصل حتى واد شلف، بعد أن انضم اليه بنو عامر، وبعد أن هاجم الجيش الجزائري المحلة المغربية بالمدفعية قرر مولاي اسماعيل الانسحاب وقبول عرض الجزائر بالصلح وإقرار الحدود القديمة[3].

وفي هذا الصدد يقول المؤرخ "ليون غاليبيرت"[4] (Léon Galibert): "إن السلطان مولاي اسماعيل عندما كان ذاهبا إلى الخيمة التي نصبت من أجل عقد الصلح، كانت يداه

---

[1] – عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص: 438.

[2] – صالح العقاد، المرجع السابق، ص: 67.

[3] – عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص: 439. / حنيفي هلايلي، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط1، دار العديد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص: 54.

[4] – ليون غاليبرت (1803- 1865م)، مؤرخ فرنسي له كتاب تاريخ الجزائر القديم والحديث.
https://www.occitanielivre.fr/actualites/signalement-du-fonds-leon-galibert استرجع بتاريخ: 2025/04/21.

مكتوفتين، وذلك شعار باستسلامه وخضوعه، وعندما وصل أمام الخيمة قبل الأرض ثلاث مرات، ثم دعا الله أن بستره وأردف قائلاً للداي: أنت خنجر وأنا لحم فإن شئت قطع، فلم ينله مكروه من الداي، بيده أنه شرط عليه شروطًا عجز عن تطبيقها فيما بعد"[1].

وفي سنة 1105هـ/1693م تجدد الصدام بين الطرفين بعد زحف جيش المولى إسماعيل من جديد على الأراضي الجزائرية، عقب اتفاقه مع باي تونس، وبعد نجاح الداي شعبان في سحق القوات التونسية شرقا، زحف نحو بايلك الغرب، وهزم جيش مولاي إسماعيل شر هزيمة عند وادي ملوية وقتل منه خمسة آلاف جندي، وطارد فلوله حتى أسوار فاس، وعاد محملا بالغنائم وفي الطريق عاقب القبائل التي تحالفت مع قوات المولى إسماعيل، ونتيجة الهزيمة الكبيرة التي مني بها المولى إسماعيل، أرسل فور ووصوله إلى عاصمته وفد صلح، ضم ابنه عبد الملك، فرحب الجزائريون بالصلح[2].

ورغم ذلك الصلح ونتيجة هزيمة 1693م المذلة التي أظهرته ضعيفا ومهزوما، اندلع تمرد قبلي بالمغرب ضد المولى إسماعيل، فعاد من جديد يفكر في غزو الأراضي الجزائرية، فأرسل ابنه زيدان على رأس الجيش في شهر ربيع الأول 1106هـ/ أكتوبر 1694م، لكنه اكتفى بمهاجمة بعض القبائل الحدودية وعاد مسرعا إلى المغرب، لتصل بعثة صلح من إسطنبول، فاستجاب لها إسماعيل وتعهد بعدم اختراق الحدود ثانية[3].

وخلال سنة 1698م، شن مولاي إسماعيل هجومًا على مدينة وهران مستغلًا وجود الإسبان فيها، إلا أن الهجوم باء بالفشل، ولم يتوقف طموحه عند هذا الحد، بل استمر في إثارة

---

[1] – محمد بن ميمون الجزائري، **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تقديم وتحقيق: محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص: 24.

[2] - عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص: 441.

[3] – المرجع نفسه، ص، ص: 441، 442.

القلاقل والتحريض ضد العثمانيين في الجزائر، إذ كان يرسل بعض عملائه إلى منطقة تلمسان لإثارة الفتنة بين القبائل وتحريضها على العصيان ضد الأتراك[1].

في سنة 1111هـ/ 1699م حرض المولى إسماعيل ابنه زيدان على غزو الجزائر فتحرك على رأس الجيش وتجاوز الحدود، ووصل إلى معسكر التي كان حاكمها العثماني وحاميتها في مهمة خارجها، فنهبها وسلب منازلها، وعاد إلى داخل الحدود المغربية، فغضب منه والده السلطان إسماعيل على عدم التقدم أكثر، وعزله وقاد الحملة بنفسه في نهاية سنة 1700م بالاتفاق مع التونسيين، فتوغل المولى إسماعيل بجيوشه في الأراضي الجزائرية حتى منطقة سهل شلف، إلا أن الجيش الجزائري بقيادة الداي مصطفى بن يوسف، وبعد أن قضى على الزحف التونسي في الشرق، تحول نحو الغرب واصطدم مع قوات إسماعيل المقدرة بخمسين ألف جندي، يوم 20 ذو القعدة 1112هـ/ 28 أبريل 1701م، بمنقطة جديوية، وتمكن من هزيمته وإجباره على التراجع بعد أن فقد الآلاف من جنوده، وقد جرح المولى إسماعيل خلال هاته المعركة ونجا بصعوبة من الأسر[2].

ورغم ذلك، استمرت محاولات السلطان إسماعيل في التوسع، حيث قام في سنة 1701م بحصار مدينة تلمسان، إلا أن القوات الجزائرية تصدت له مجددًا، وحاول إسماعيل لاحقًا إظهار رغبته في التعاون مع الجزائر، خصوصًا بعد سنة 1708م عندما استولى الجزائريون على مدينة وهران من الإسبان، فبادر إلى تهنئة وداي الجزائر، وهذا يشير إلا رغبته، رغم الخلافات، في السعي للحفاظ على علاقات متوازنة مع الإيالة الجزائرية، ومع ذلك، ظل هناك نوع من الحذر والتوتر،

[1]– عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص: 441.

[2] – المرجع نفسه، ص، ص: 442، 443.

خاصة وأن إسماعيل كان دائمًا يرفض الاعتراف بسيادة السلطان العثماني، معتبرًا أن الشرعية الدينية والسياسية تعود إليه وإلى حكام المغرب بسبب انتمائهم للنسب الشريف[1].

ومنذ هزيمة سنة 1701م توقفت عمليًا كل المواجهات العسكرية الكبرى بين القوتين، لأن كلا من الجزائريين وجيرانهم المغاربة انشغلوا بالقضايا الداخلية لاسيما القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي ساعدت على إذكاء الثورات المحلية، فضلا عن الضغط الأجنبي[2]، وكان آخر نشاط مغربي في حياة المولى إسماعيل ضد الجزائر سنة 1127هـ/1715م، عندما أوقف بالقوة تمرد أهل فاس ورغبة الكثير من الفاسيين الموالين للجزائر الهجرة إلى تلمسان بسبب الضرائب السلطانية المفروضة عليهم، وغرقت المغرب بعد وفاة السلطان إسماعيل في صراع دموي بين أبنائه شغلها لعقود عن أي تطلعات خارجية[3].

1-2 في عهد المولى سليمان والمولى عبد الرحمن:

وفي عهد المولى سليمان سنة 1211هـ /1797م، بدأ يخطط للاستيلاء على مدينة وجدة وأعمالها التابعة للجزائر، فأرسل حملة عسكرية انطلقت من فاس باتجاه وجدة، وقد أمر السلطان بالسيطرة على المدينة وإخراج القوات العثمانية منها[4]، وأقام المغاربة التحصينات الضرورية من أبراج دفاعية ومنشآت بحرية، وأعادوا تنظيم المدينة، وقد ترك السلطان ابنه المولى زكرياء على رأس حامية

---

[1]- عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص: 443. / صالح العقاد، مرجع سابق، ص: 67.

[2] - حنيفي هلايلي، مرجع سابق، ص: 63.

[3] - عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص، ص: 444-454.

[4] - المرجع نفسه، ص: 504.

عسكرية لمتابعة شؤون المدينة وحمايتها، بينما عاد السلطان إلى عاصمة سلطنته، مما أسهم في ترسيخ السلطة المغربية في المنطقة[1].

وفي مطلع القرن التاسع عشر اندلعت ثورات محلية ضد السلطة العثمانية بالجزائر، فوجّه السلطان المغربي مولاي سليمان حملات عسكرية على الجنوب الغربي الجزائري، فاحتلوا إقليم فقيق في عهد الداي مصطفى باشا (1798-1805م)، وأدت هذه الأحداث إلى توتر العلاقات العثمانية العلوية الجزائرية[2]، فعادت الحروب بين الجزائر والمغرب التي استهلت باندلاع ثورة ابن الأحرش في الشرق الجزائري عام 1804م، إذ يذهب بعض المؤرخين إلى التأكيد على انتماء هذه الشخصية إلى شرفاء فاس، كما ذكره الزياني بأنه: "مغربي الأصل، مالكي المذهب، قادري الطريقة"، وقد تركت هذه الثورة آثارا سيئة على ميادين مختلفة بالجزائر، بالإضافة إلى اندلاع ثورة درقاوة بالغرب الجزائري عام 1805م، التي كادت تعصف بالوجود العثماني بالجزائر، ويرجح أن تكون بإيعاز من السلطة المغربية، إذ يذكر الشريف الزهار في مذكراته: أن الجيش الذي رافق ابن الشريف الدرقاوي لمواجهة الداي مصطفى كان من بينه مقاتلون من المغرب الأقصى[3].

واستمر السلطان سليمان في التحريض على القلاقل بالجزائر حتى وفاته سنة (1821م / 1237هـ)، ليخلفه مولاي عبد الرحمن وفي هذا الظرف، وعندما لم يعد للمرابطين الدرقاويين أي نفوذ داخل الأراضي الجزائرية، اتجه مولاي عبد الرحمن إلى استغلال أصحاب الطريقة التجانية كوسيلة لبسط تأثيره في المنطقة، فأدى هذا التدخل إلى تحريض قبائل بابور وجرجرة الجزائري، إلى

---

[1] – أبو العباس أحمد الناصري، **الاستقصا لاختبار دول المغرب الاقصى**، تحقيق: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، المغرب، 1997، ج: 08، ص، ص: 61، 62.

[2] - عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص: 506.

[3] – رابح كنتور، "العلاقات الجزائرية الخارجية خلال عهد الدايات"، مجلة الدراسات التاريخية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، العدد: 17، ، (سبتمبر 2014)، ص: 146.

إعلان تمردها، مما دفع السلطات الجزائرية إلى استعمال العنف الشديد لقمع هذه الانتفاضات، واستمر الوضع على هذا النحو حتى سنة 1830م، وفي نفس الفترة، كان الفرنسيون يحضّرون لاحتلال الجزائر، وسعوا إلى إقامة علاقات مع حكومة فاس، حيث كانت فرنسا تدعم هذه الحكومة ضد الجزائر، محاولة إشعال الفتن بين الطرفين، وفي سنة 1830م، بينما كان مولاي عبد الرحمن يطارد الثوار الجزائريين في وادي الجزائر، استغلت فرنسا هذا الانشغال وقامت باحتلال الجزائر، بينما كان مولاي عبد الرحمن لا يزال حاكما على فاس[1].

2- علاقات الجزائر بتونس:

2-1 المواجهات الجزائرية التونسية:

بالرغم أن كلتا الإيالتين كانتا تحت راية الدولة العثمانية فإن العلاقات بينهما لم تكن ودية، يسودها العداء والصراع، وبصورة عامة يمكن إرجاع الأسباب إلى الصراع على النفوذ بين حكام الايالتين ومساعي حكام الجزائر لفرض الضرائب على إيالة تونس، وأيضا إلى مشاكل الحدود التي كانت تؤدي إلى عمليات غزو واسعة[2].

فسنة 1095هـ/ 1684م وبسبب فرار أحد معارض الداي حسين ميزومورتو إلى تونس، شنت الجزائر هجوما على تونس بقيادة إبراهيم خوجة، واستمرت الحرب بسبب هذا الهجوم سنيتن متتاليتين، وقعت خلالها مواجهات كثيرة سقط فيها مئات الضحايا، ولم تتوقف إلا بعد الإطاحة بداي تونس أحمد شلبي وتدخل الباب العالي[3].

---

[1] – عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص: 506.

[2] – المرجع نفسه، ص: 411./ محمد خير فارس، **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني الى الاحتلال الفرنسي**، ط1، كلية الآداب، جامعة دمشق، 1969، ص: 108./ De Grammont, op-cit, p: 236.

[3] - عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: عبد السلام أدهم، المرجع السابق، ج: 02، ص، ص: 312، 313./

وفي سنة 1105هـ/1693م اتفق باي تونس محمد باي المرادي مع المولى إسماعيل العلوي، للهجوم على الجزائر مستغلين حالة الاضطراب الداخلي بالجزائر، وقد اتفق الطرفان على زحف الجيش التونسي على بايلك الشرق الجزائري، وكان الداي شعبان قد علم بالخطة، واستعلم عن نية التحالف منذ هروب إبراهيم خوجه إلى تونس سنة 1101هـ/1690م، فبادر بتحريك حملة عسكرية على تونس، بحجة الرد على مصادرة أموال وأملاك ابراهيم خوجه، فلجأ التونسيون إلى الباب العالي، الذي أصدر فرمانا لوقف اعتداء الجزائريين أرسله عبر كبير البوابين عثمان، لكن سفينة الأخير وقت أسيرة في الطريق في يد بحارة نابولي فلم يصل الأمر لدايات الجزائر[1].

تحالف شعبان داي الجزائر مع باشا طرابلس الغرب[2]، رداً على التحالف التونسي الفاسي، وأرسل جيشا تحت قيادة المدعو محمد تشاقرجي[3] لمهاجمة تونس، تدعم بالمتطوعين من طرابلس الغرب، ونتيجة للحصار الذي فرضه الداي على مدينة تونس اضطرت الى الاستسلام، وعين الداي شعبان محمد شقير اميرا على تونس وعاد الى الجزائر سنة 1693م/1104هـ، وقد نتج عن ذلك خلاف بين الأسطول الجزائري والتونسي، كاد أن يتحول إلى صدام، في الوقت الذي كان الأسطول العثماني يقوم بحملة على البندقية، من أجل السيطرة على جزيرة سقيز (صاقز)، فأرسل الباب العالي الشاويش عثمان لحلحلة الأزمة ووضع حد للخلاف، وعندما لم ينفع الأمر أصدر

Mouloud Gaïd, **L'Algérie sous les Turcs**, Maison tunisienne de l'édition, Tunis,1975, p, p : 146, 147.

[1]- عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص: 433. / De Grammont, op-cit, p: 265.

[2]- يحي بوعزيز، **الموجز في تاريخ الجزائر**، ط: 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ج: 02، ص: 51.

[3] - تسميه بعض المصادر محمد تشاقرجي، وبعضها محمد بن شقير، وأخرى ابن شوكر أو سكر، وأورده دوغرامون باسم محمد بن شركس. عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: عبد السلام أدهم، المرجع السابق، ج: 02، ص: 321. / Grammont, op-cit, p: 265.

فرمانا بعزل كل من داي الجزائر وداي تونس، وعين مكانهما محمد باشا على الجزائر وعمر باشا على تونس، ثم تراجع عن القرار واكتفى بمعاقبة باي تونس[1].

وتجدد التحالف سنة 1111هـ/ 1700م بين كل من مراد باي تونس وخليل باي طرابلس ومولاي اسماعيل سلطان المغرب ضد الجزائر، ووعد سلطان المغرب باي تونس بتنظيم هجوم على الناحية الغربية من الجزائر، على أن يهاجم باي تونس الناحية الشرقية[2]، فزحف الباي مراد على قسنطينة وحاصرها، بينما زحف السلطان اسماعيل من الغرب على تلمسان وما ورائها، فدفع ذلك إلى ثورة الإنكشارية بالجزائر وعزلوا الداي حسن باشا وتم تعيين تنشطال صقالي (حجي مصطفى) داي، فتحرك بالجيش إلى بايلك قسنطينة وتصدى لقوات باي تونس وهزمه في قلعة سنان" وطارد جيشه إلى حدود تونس[3]، فتدخل الباب العالي مرة أخرى وبعث كبير البوابين أحمد، وتمكن من وفق القتال بين الطرفين، وتسببت هزيم مراد باي وخسارته لقواته في تلك الحرب في الإطاحة به من قبل قائد جيشه إبراهيم الشريف[4].

---

[1]– عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص، ص: 434، 435. / يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص: 51.

[2]– عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: عبد السلام أدهم، المرجع السابق، ج: 02، ص: 327. / مبارك الميلي، مرجع سابق، ص: 198.

[3] – يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص: 51.

[4] – أحمد بن أبي الضياف، **اتحاف اهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، الدار العربية للكتاب، تونس، 1999، مجلد: 02، ج: 03، ص: 146./

Ernest Mercier, **histoire de Constantine**, J. Marle et F. Biron, Paris, 1903, p, p: 325, 326.

وبعد المواجهة مع تونس أرسل داي الجزائر قوات كافية إلى حدود فاس لمنع قوات مولاي إسماعيل من دخول أراضي الجزائر[1]، وحدثت المواجهة في منطقة جديوية فهزمت قوات السلطان المغربي، كما تم التطرق له في عنصر العلاقات مع المغرب[2].

وخلال فترة حكم إبراهيم بك لتونس التي دامت ثلاثة سنوات، وبسبب قبوله التبعية للجزائر ودفع الضرائب توقف الصدام، ولكنه تراجع سنة 1705م عن التزامه السابق، وبسبب الظروف التي كانت تمر بها إيالة الجزائر وتراجع المداخيل بسبب الجفاف الداخلي وتراجع أعمال الغزو البحري، تحركت حملة جزائرية من جديد نحو تونس[3].

فزحف جيش الداي مصطفى سنة 1117هـ/1705م في الوقت الذي كان جيش تونس يحاصر طرابلس، حسب اتفاق سابق مع الجزائر، وتواجهت القوات التونسية والجزائرية[4]، في شهر جويلية 1705م قرب الكاف التونسية فانهزم ابراهيم الشريف وأسر مع أخيه[5]، فانتقل الحكم في تونس إلى "حسين بن علي"، وتأسست الأسرة الحسينية[6].

---

[1] – Laugier de Tassy. **Histoire du Royaume d'Alger**, Amsterdam, 1724, p: 302./

[2] - عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص، ص: 443./ .Grammont, op-cit, p: 270.

[3] – المرجع نفسه، ص: 454.

[4] – المرجع نفسه، ص: 454. / يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص: 52.

[5] – بن أبي الضياف، المرجع السابق، ص: 147.

[6] – شوقي عطا الله الجمل، **المغرب العربي الحديث**، ط1، مكتبة الانجلو مصرية، مصر، 1977، ص110

انسحب الجيش الجزائري من تونس في أوت 1705م، بعد هزيمته أمام جيش حسين بن علي[1]، ولتبدأ مرحلة من العلاقات السلمية ستستمر حتى سنة 1728م، شهدت تعاون الإيالتين في بعض القضايا مثل إخماد تمردات القبائل، كقبيلة الحنانشة سنة 1724م[2].

وفي سنة 1148هـ/1735م هاجم الجيش الجزائري تونس، فالتقى بجيشها بالحدود ثم سار الى العاصمة ودخلها، ونصب بابا عليها تابعا للجزائر[3]، وكان سبب ذلك الصدام أن ابن أخ حسين باي تونس المدعو علي لجأ إلى الجزائر سنة 1728م، فعرض عمه على داي الجزائر عبدي باشا دفع إتاوة سنوية مقابل عدم دعمه، فتم سجنه، ومع مجيئ الداي إبراهيم باشا توقف حسين باي عن دفع تلك الضريبة، فشنت عليه حملة عسكرية وأطيح به في معركة سمنجة سنة 1735م، ونصب مكانه ابن أخيه علي[4].

وفي عهد الباي علي باشا 1735-1756م استمرت العلاقات على العموم جيدة، حتى تعيين ابراهيم كوجوك دايا على الجزائر سنة 1158هـ/ 1745م، فسير حملة على تونس في أبريل 1746م وحاصر عاصمتها، بسبب مهاجمة باي تونس لطرابلس حليف الجزائر[5]، لكن الدي إبراهيم اضطر لفك الحصار والانسحاب في شهر ديسمبر 1746م، بسبب الهجوم التونسي

1- Mercier, op-cit, p: 326.

2 – صورية حصام، **العلاقات بين إيالتي الجزائر وتونس خلال القرن الثامن عشر**، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2013، ص: 43.

3– رابح بونار، **المغرب العربي تاريخه وثقافته**، البصائر الجديدة، الجزائر، 2006، ص: 389.

4 – عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص، ص: 486، 487./.De Grammont, op-cit, p-p: 293-295 Mercier, op-cit, p,p: 363, 364.

5– رابح بونار، المرجع السابق، ص: 390.

المعاكس والوباء الذي تفشى وسط الجيش الجزائري، وخشية معاودة الهجوم على تونس وقع الباي علي صلحا مع الجزائر والتزم بموجبه بتقديم الإتاوات السنوية[1].

وفي سنة 1756م تدهورت العلاقات نتيجة توقف علي باشا عن دفع الضريبة السنوية، وكذلك نتيجة رغبة حكام الجزائر في عزله وتنصيب أبناء حسين بن علي اللاجئين بالجزائر منذ وفاة أبيهم، فاستغل الجزائريون إساءة معاملة بعض التجار الجزائريين في تونس وأعلنوا الحرب على تونس، وقاد علي باشا داي الجزائر حملة على تونس واحتلها[2]، وتم عزل الباي علي وتنصيب محمد باي وأمليت عليه شروطا الجزائر، فأصبح النظام الحسيني تابعًا لدايات الجزائر[3].

استمرت العلاقات جيدة في عهد محمد الرشيد ثم العقود الأولى من عهد حمودة باشا، وفي سنة 1806م عاد التوتر والصدام من جديد، في عهد الداي أحمد بسبب الضرائب المترتبة على تونس، فزحف الجيش التونسي على قسنطينة وهزم حاميتها، فتدخل الجيش الجزائري وهزم الجيش التونسي هزيمة كبيرة، وزحف على تونس، لكنه تعرض في منطقة الكاف لهجوم مضاد شتت قواته،

---

[1] – عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص، ص: 508، 509/.

Paul Masson, **Histoire des établissements et du commerce français dans l'Afrique barbaresque**, **1560–1793** (**Algérie**, **Tunisie**, **Tripolitaine**, **Maroc**), Paris, Hachette et Cie, 1903, p: 398./ Mercier, op-cit, p-p: 371-373.

[2]– عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص: 516. / Mercier, op-cit, p: 385./

[3]– دلندة الأرقش وآخرون، **المغرب العربي الحديث من خلال المصادر**، مركز النشر الجامعي، تونس، 2003، ص: 65. / حصام، المرجع السابق، ص-ص، 84-86.

وعاد منهزما إلى مدينة الجزائر، وتدخل السلطان العثماني ليصلح بين الطرفين ويدعو لحقن الدماء[1].

واستمر الصراع والصدام بين الإيالتين، والذي أنهك قواهما العسكرية والاقتصادية، ورغم تدخلات ووساطات الباب العالي، الذي دفع سنة 1821م الطرفين على توقيع اتفاق صلح، لم يمنع مساعي كل طرف للإضرار بالطرف الآخر، فقدم باي تونس الطريقة الدعم للطريقة التيجانية المتمردة في الجزائر على الحكم العثماني، وامتنع حسين باي تونس عن مساعدة الجزائريين ضد الغزو الفرنسي، بل رحب بسقوط مدينة الجزائر وأرسل وفدا لتهنئة دي بورمون قائد الحملة الفرنسية على الجزائر[2].

2-2 محاولات السلطة العثمانية إصلاح العلاقة الثنائية:

كثيرا ما تدخلت السلطة العثمانية لرأب الصدع وإصلاح بين حكام الجزائر وتونس، فتدخل الباب العالي سنة 1095هـ/1684م في عهد الداي حسين ميزومروتو لإصلاح العلاقة المتأزمة ووقف الحرب المندلعة[3].

وخلال الصدام الذي وقع سنة 1104هـ/ 1693م تدخل الباب العالي بقوة، بعث بالشاويش عثمان للإصلاح، وبعد فشل المهمة عزل كل من داي الجزائر وداي تونس، وتم استبدالهما، وأنزل عقوبات بحكام تونس[1].

---

[1] - عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص-ص: 590-592.

[2] – المرجع نفسه، ص: 592. / حنيفي هلايلي، "محاولة الجزائر العثمانية توحيد المغرب العربي، بين الطموحات الاستراتيجية والإخفاق السياسي"، مجلة الحوار المتوسطي، جامعة بلعباس، المجلد: 4 العدد: 1، ص: 63. :Mercier, op-cit, p 512./

[3] - عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: عبد السلام أدهم، المرجع السابق، ج: 02، ص: 313.

وفي سنة 1114هـ/ 1702م ولما بلغت أخبار النزاع العنيف والقتال المستمر بين إيالة الجزائر وإيالة تونس مسامع الدولة العثمانية في إسطنبول، تدخل السلطان العثماني لوضع حدّ لهذا الصراع بين الإيالتين التابعتين اسميًا لسلطة الباب العالي، وكلف السلطان كبير البوابين، أحمد، بالتوجه شخصيًا إلى منطقة النزاع من أجل العمل على إيقاف القتال والتوسط بين الطرفين لحلّ الخلافات، وبالفعل، توجّه كبير البوابين أحمد إلى المنطقة وتمكن، بعد جهود دبلوماسية ومساعٍ متعددة، من تهدئة الوضع والتوصل إلى اتفاق مؤقت يقضي بإيقاف العمليات القتالية، بالإضافة إلى مباشرة خطوات إصلاح العلاقات بين الإيالتين[2].

وبعد تحقيق هذه المهمة، عاد أحمد إلى إسطنبول، حيث قدّم تقريرًا مفصّلًا إلى السلطان العثماني يشرح فيه ما توصل إليه من نتائج وما واجهه من صعوبات أثناء مهمته، لكن، وعلى الرغم من هذه المساعي، لم تُبدِ سلطات الإيالتين تجاوبًا فعليًا مع مضمون الوساطة، مما دفع السلطان إلى اتخاذ خطوة أكثر جدية، فأرسل بعثة جديدة إلى الجزائر، مهمتها الأساسية مخاطبة أمير أمراء الجزائر علي باشا، ودايها مصطفى باشا، ودعوته للالتزام بالتعليمات القادمة من إسطنبول، والعمل على تهدئة الأوضاع مع تونس، بالتنسيق مع مراد بك، والي إيالة تونس[3].

وفي سنة 1221هـ/1806م عندا تجدد الصدام العنيف بين قوات حمود باي تونس والدي أحمد باشا الجزائر، في الوقت الذي كانت الحرب مشتعلة بين الدولة العثمانية وروسيا، تدخل السلطان العثماني وأرسل عدة فرمانات لوقف الحرب وحرض على الأخوة والسلام، ولكن الطرفين تجاهلا نداءات الباب العالي[4].

---

[1] – عزيز سامح التر، **الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص: 435.

[2] - المرجع نفسه، ص، ص: 452، 453.

[3] – المرجع نفسه، ص، ص: 452، 453.

[4] – المرجع نفسه، ص: 592.

وفي أواخر سنة 1232هـ/ 1817م، وبعد تصاعد التوتر بين إيالة الجزائر وإيالة تونس، وتدخل الباب العالي، أبدى علي باشا حاكم تونس رغبته في إنهاء الخلاف مع الجزائر[1]، واستمر الإعداد لهذا الصلح حتى رمضان سنة 1235هـ / يوليو 1820م، حين تم تجهيز السفن وتعميرها في حلق الوادي، وتم إرسال وفد من تونس إلى الجزائر تحت راية السلام[2].

وفي نزاع سنة 1821 تدخل الباب العالي لفرض الصلح على الطرفين[3]، وعملا على تهدئة الأجواء وتوجيه النصيحة، وبذلك حُسم النزاع، وتم توقيع الصلح النهائي[4]، وتم تحديد يوم الثلاثاء منتصف جمادى الثانية 1236هـ الموافق لـ 20 مارس 1821م، موعداً رسمياً لانعقاد جلسة الصلح بين الجانبين، وقد حضر ممثلو الإيالتين هذا اللقاء الذي انتهى بتوقيع اتفاق أنهى الخلافات بين الطرفين[5]، وأعاد لتونس جميع ما أخذ منها من التراب[6].

وكان خاتمة تدخلات السلطة العثمانية بين الطرفين سنة 1242هـ/1827م عندما اندلعت مواجهات بسبب رفض تونس طلب الداي حسين إعادة بعض العساكر العثمانيين الجزائريين اللاجئين بها، وتدخل السلطان العثماني طالبا من باي تونس الاستجابة ومحرضا على الصلح[7].

---

[1]– أحمد الشريف الزهار، **مذكرات أحمد الشريف الزهار**، تقديم: احمد توفيق المدني، عالم المعرفة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010، ص: 146.

[2]– ابن ابي الضياف، المرجع السابق، ص: 134.

[3] - عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص: 619. / حنيفي هلايلي، "محاولة الجزائر العثمانية توحيد المغرب العربي، بين الطموحات الاستراتيجية والإخفاق السياسي"، المرجع السابق، ص: 63.

[4]– الشريف الزهار، المصدر السابق، ص: 146.

[5]– ابن ابي الضياف، المرجع السابق، ص: 134.

[6]– حسن حسني عبد الوهاب، **خلاصة تاريخ تونس**، ط3، دار الكتب العربية الشرقية، تونس، 1373هـ، ص: 161.

[7] - عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص: 624.

3- علاقات الجزائر مع طرابلس الغرب:

3-1 العلاقات في عهد دايات ليبيا 1671 – 1711م:

تميزت العلاقات الطرابلسية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1711 إلى 1830م بتنوع أنماطها وتغيرها بتغير السياقات السياسية والإقليمية والدولية، وخاصة بين الأساطيل البحر الأبيض المتوسط، التي كانت تعيش حالة من التنافس والصراع بين القوى الكبرى[1]، فقد كان سكان طرابلس الغرب أصدقاء وحلفاء للجزائريين في الغالب[2]، وشكلت العلاقات السياسية جانبًا مهمًا من هذه الروابط، حيث اتخذت طابعًا دبلوماسيًا تارة، واتسمت بالتنسيق أو التوتر تارة أخرى، تبعًا للمصالح المتبادلة بين الإيالتين أو بينهما وبين القوى الأجنبية، وقد عرفت هذه الفترة محاولات لتبادل التمثيل الدبلوماسي بين طرابلس والجزائر، وكان لكل طرف مبعوثون أو وسطاء في تعاملاتهم[3].

استمرت العلاقات في عهد ما قبل الدايات جيدة بين الجزائر وطرابلس الغرب، بسبب خاصة التشابه في نوعية الحكم إبان عهد البيلربايات، وفي عهد الدايات كانت أولى مظاهر العلاقة السياسية بين الجزائر وطرابلس، التي سجلتها مصادر التاريخ وسجلها ألتر، هي ذلك التحالف الذي وقع بين الإيالتين سنة 1105هـ/1693م، التحالف الذي نشأ بين بايات تونس وسلطان المغرب المولى إسماعيل، حيث التزم الطرابلسيون بمساعدة الجزائريين، وقدموا لهم المدد العسكري، ونتيجة ذلك كاتب بايات تونس السلطان العثماني يشتكون من تصرفات حكام طرابلس،

---

[1] – مفتاح بولعيد غويطة، "العلاقات الطرابلسية الجزائرية 1711-1830م حسب وصف بعض معاصريها"، مجلة كلية الآداب الجامعية، بن غازي، العدد: 36، (2012)، د ص.

[2]– عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص: 508.

[3] – غويطة، مرجع سابق.

ويصفون ما قاموا به رفقة الجزائريين، بأنه كان أضر بهم مما يقوم به أعداء الدين، وتدخل السلطان العثماني موجها فرمانا بوجوب التصالح بين القوى الثلاث[1].

وانقلبت التحالفات والموازين سنة 1700م، فتحالف داي ليبيا خليل باشا مع باي تونس مراد باي والسلطان المغربي المولى إسماعيل، من أجل غزو الجزائر والقضاء على حكومتها التي باتت تزعج الجميع، فاخترقت قواتهم بايلك الشرق الجزائري وحاصرت قسنطينة، لكن داي الجزائر الحاج مصطفى تمكن من سحق القوات التونسية والطرابلسية الزاحفة[2]، ثم سيّر حملة إلى ليبيا لتأديب داياتها، غير أن تلك الحملة غيرت وجهتها في الطريق وذهبت ناحية تونس، واستمرت العلاقات متوترة بين الإيالتين حتى سنة 1705م[3].

3-2 العلاقات في عهد الأسرة القره مانلية:

وفي آخر عهد علي قره مانلي باشا (1754-1793م)، حدثت اضطرابات في ليبيا بسبب الصراع الذي اندلع بين علي قره مانلي وابنه يوسف بك، فأدى التناحر إلى انتشار الفوضى بالبلاد، فبعث أعيان طرابلس إلى السلطان سليم الثالث، لينجدهم، وينقذهم من الفتنة التي اشتعلت بين أفراد البيت القره مانلي، فأمر علي باشا برغل الجزيري، شقيق حاكم الجزائر بالتدخل لوقف تلك الفوضى، وعزل حكام ليبيا من أسرة قره مانلي، فتحرك علي باشا برغل على رأس أسطول بحري من تسع سفن، ورسا بميناء طرابلس بتاريخ 21 ذي الحجة 1207هـ/ 29 جويلية

---

[1] - عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: عبد السلام أدهم، المرجع السابق، ج: 01، ص: 136.

[2] – المرجع نفسه، ص: 140.

[3] - عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص: 452./ محمود ناجي، **تاريخ طرابلس الغرب**، ترجمة: عبد السلام أدهم، محمد الأسطى، مطبعة الغربي، بيروت، 1970، ص، ص: 158، 159./ بوعزيز، مرجع سابق، ص، ص، 51، 52.

1792م، ففر علي باشا وأبناؤه إلى تونس، وبعد فترة وبمساعدة حكام تونس استعادت الأسرة القره مانلية الحكم في ليبيا[1].

وفي عهد يوسف باشا القره مانلي (1795-1832م) تحسنت العلاقات بين الجزائر وليبيا بشكل كبير، بسبب سياسة يوسف باشا اتجاه الجزائر، حتى أنه دخل في عداوة مع محمد علي باشا حاكم مصر بعد مساندته لفرنسا في غزوها للجزائر[2].

وعثر سعيدوني على وثيقة تاريخية بالغة الأهمية تتمثل في رسالة موجهة من يوسف القره مانلي[3]، حاكم طرابلس الغرب (1795–1832)، إلى حسين باشا داي الجزائر (1818–1830)، تكشف هذه الرسالة، المحفوظة في أرشيف وزارة الحرب الفرنسية بفانسان، عن طبيعة العلاقات السياسية والاجتماعية بين الجزائر وطرابلس في الفترة التي سبقت الاحتلال الفرنسي للجزائر، كما تلقي الضوء على التحديات المشتركة التي واجهتها الدولتان في ظل الأطماع التوسعية الخارجية، تنقسم مضامين الرسالة إلى ثلاثة أقسام رئيسية: أولها يؤكد على متانة العلاقات بين البلدين ويدعو إلى تعزيزها، وثانيها يتناول التهديدات المشتركة المتمثلة في مشروع محمد علي باشا والي مصر بالتعاون مع فرنسا لغزو منطقة المغرب العربي، حيث تكشف الوثيقة عن الاستعدادات العسكرية التي بذلتها طرابلس والجزائر لمواجهة هذا الخطر، أما القسم الثالث فيقدم تحليلاً للسياق التاريخي الذي اتسم بتصاعد النفوذ الفرنسي في المنطقة واستغلالها للتحالفات المحلية لتحقيق

---

[1] – عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: عبد السلام أدهم، المرجع السابق، ج: 01، ص: 154-159.

[2] - محمود علي عامر، محمد خير فارس، **تاريخ المغرب العربي الحديث**، الجمعية التعاونية للطباعة، دمشق، د س، ص، ص: 217، 218.

[3] – حكم يوسف القرمانلي (1795-1832م)، في فترة عرفت صراعات داخلية وأوضاع سياسية مترهلة. كولافو لايان، **ليبيا أثناء حكم يوسف القرمانلي**، ترجمة: عبد القادر مصطفى المحيشي، مراجعة: صلاح الدين السورالي، ط1، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي، طرابلس، 1988، ص: 19.

أهدافها الاستعمارية. تُبرز هذه الوثيقة، التي لم يُنشر نصها العربي من قبل، الأهمية العلمية لنشر الوثائق التاريخية لإعادة قراءة الأحداث بعيداً عن الروايات الرسمية المتحيزة، خاصة في ظل تقاعس المؤسسات البحثية عن القيام بهذا الدور على الوجه الأمثل[1].

[1]- ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية**، ط: 2، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص: 117.

الفصل الثالث:

علاقات الجزائر بالدول الأوروبية

1- علاقات الجزائر مع فرنسا

2- علاقات الجزائر مع بريطانيا والدول الإسكندنافية

3- علاقات الجزائر مع إسبانيا والامارات الايطالية

1- علاقات الجزائر مع فرنسا:

1-1 العلاقات الجزائري الفرنسية خلال القرن السابع عشر:

شهدت العلاقات الجزائرية-الفرنسية بين عامي 1674 و1683 تصاعداً في التوتر بسبب قضايا الأسرى الفرنسيين، التي شكلت الشرارة الرئيسية للصراع، فبدأت الأحداث في 14 أغسطس 1674م عندما هرب 20 أسيراً فرنسياً من مدينة الجزائر ولجأوا إلى سفينة فرنسية كانت راسية بالميناء، وأخذتهم السفينة إلى فرنسا غير آبهة بتحذيرات السلطات الجزائرية، وهو ما اعتبرته السلطات الجزائرية خرقاً خطيراً للثقة، ودفعها لتشديد إجراءات الحراسة، وقد دفع داي الجزائر التعويضات من جيبه لأصحاب الأسرى وانتظر أن تطلق فرنسا بعض الأسرى الجزائريين لديها، بإظهاره التمسك بالصلح[1].

وفي سنة 1089هـ/ 1678م أسر الفرنسيون طاقم سفينة جزائرية تدعى "بورت قندرة"، وجعلوهم يعملون مجدفين في سفن مرسيليا، وفي المقابل أسر البحارة الجزائريون 25 فرنسيا من علية القوم، كانوا على متن سفينة تتبع ليفورنو، وكان داي الجزائر يأمل في حصول عملية تبادل، فأطلق أسيرا واحدا عربون حسن نية، اصطحبه القائم بأعمال القنصلية بالجزائر، القس "بيير لوفاشي"، وحمل معه رسالة إلى الملك الفرنسي لويس الرابع عشر، لكن السلطات الفرنسية أرسلت بدلاً منهم معاقين وعمياناً، فأثار هذا غضب الجزائريين، وحول الأب لوفاشي تدارك الوضع وإقناع حكومته الفرنسية بخطئها، وضرورة الالتزام بالمعاهدات الموقعة، لكنه فشل أمام إصرار الملك الفرنسي على عدم الاعتراف بمعاهدة مع من وصفهم باللصوص، فطلب إعفائه من منصبه[2].

---

[1] - عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص، ص: 416، 417.

[2] - المرجع نفسه، ص-ص: 416-418.

ورغم تلك التصرفات، أرسلت فرنسا عدة مبعوثين للحصول على أولئك الأسرى، فجاء سنة 1978م المدعو "تورفيله"، مطالبا بالإفراج عن الأسرى، فاستقبله الداي وعامله باحترام، ولكن بعد عملية هروب أسيرين إلى الأسطول الفرنسي، تراجع الداي واعتقله ثم أطلق سراحه ولم ينفذ رغبته، ثم جاء المدعو "دو غوسنه" (De Gusne) في ال 11 سبتمبر 1680م/1091هـ، لنفس الغرض، لكن الداي أجابه بأن لا مقابل قبل الإفراج عن الأسرى العثمانيين في مرسيليا[1].

وفي هذه الأثناء اشتعلت المواجهات بين السفن الجزائرية والفرنسية، فهاجمت السفن الفرنسية كل السفن الأجنبية التي تحمل السلع والبضائع للجزائر، وهاجم البحارة الجزائريون السفن الفرنسية، واستولوا على 29 سفينة وأسروا 300 شخص، كما استولوا خلال أربع سنوات على 350 سفينة إنجليزية وأسروا 6 آلاف بحار إنجليزي، وفي يوم 18 أكتوبر 1681م /1092هـ أعلن الديوان الجزائري الحرب رسميا على فرنسا[2].

ويتناول نص مراسلات تاريخية تعود إلى الفترة بين 1678 و1683م، تصاعد التوترات بين الجزائر وفرنسا بسبب تأخر إعادة الأسرى وتبادل الاتهامات بين الجانبين، ففي عام 1681م، أرسلت فرنسا المفوض "هاييت" إلى الجزائر للمطالبة بإعلان يمنع استرقاق الفرنسيين، لكن جهوده باءت بالفشل، كما يشير النص إلى قصف الفرنسيين لمدينتي شرشال والجزائر في يوليو 1682م بقيادة "دوكين" باستخدام 33 سفينة، دون تحقيق نتائج ملموسة رغم الضرر الذي سببه، وتظهر الوثائق تورط قناصل فرنسيين مثل "الأب لوفاشي" في محاولات تفاوض فاشلة، بينما اتهم الجانب

[1] – المرجع نفسه، ص، ص: 418، 419.

[2] – المرجع نفسه، ص، ص: 418، 419.

الجزائري فرنسا بالإهمال في تنفيذ وعودها، فهذه الأحداث تعكس حالة الحرب غير المعلنة والنزاع البحري بين الطرفين في أواخر القرن السابع عشر[1].

رد الملك الفرنسي بتكليف قائد الأسطول دوكين بتحريك حملة على الجزائر، وتصاعدت المواجهات العسكرية فشن الأسطول الفرنسي، في يوليو 1682م/1093هـ هجوما عنيفا على شرشال، وفي يوم 29 جويلية كان الأسطول الفرنسي أمام مدينة الجزائر، وفتح نيران مدفعيته عليها، لكن الدفاعات المحكمة صدت الهجوم بفضل تحصيناتها القوية ونتيجة بعد مدى المدافع الفرنسية التي فشل بعضها في العمل أو انفجر، وأدت الخسائر الفادحة وسوء الأحوال الجوية إلى انسحاب الفرنسيين في 16 سبتمبر من دون تحقيق نتيجة بعد هدم خمسين منزلا وقتل 400 ساكن[2].

وفي سنة 1683 أعاد الأميرال دوكين الكرة، فخرج بأسطول ضخم إلى الجزائر فوصلها يوم 18 من شهر جوان، وفورا بدأ عملية قصف عنيف عليها استمرت 27 يوما، ورد عليهم الجزائريون بقصف مضاد، لكن الهجوم الفرنسي كان قويا ومدمرا، دفع الداي بابا حسن للرضوخ والتفاوض من أجل تسليم الأسرى والتعويضات بدون مقابل، واستمرت المفاوضات التي قادها من الجانب الفرنسي كل من "هييت وكومبس"، 15 يوما، واشترط لبدايتها بعث عدد من رياس البحر كرهائن لدى الأسطول الفرنسي، لكن الرايس حسين ميزمورتو الذي كان في هذا الأثناء مرهون لدى الأسطول الفرنسي كضمان حسن نية، هرب وتمكن من قتل الداي بابا حسن، وتأليب الناس

[1] -Eugène Plantet, **Correspondance des Deys d'Alger avec la Cour de France 1579–1833**, vol. 1 (1579–1700), éd. Originale: Ancienne Librairie Germer Baillière et Ce, Paris, 1889.

[2]- عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص، ص: 421، 422.

للتصدي للأسطول الفرنسي، وتمكن من طرد الحملة الفرنسية من دون أن تنال شيئا، بعد أن بدأ في قتل الأسرى ورمى القنصل الفرنسي لوفاشي من فوهة مدفع، وقد تكبدت فرنسا خلال هاته الحمة خسائر باهظة، وبعدها أصبحت مضطرة لحراسة كل سفنها في المتوسط[1].

وفي السنة الموالية 1684م/ 1096هـ، وبوساطة من السلطان العثماني، جاء مبعوث فرنسا "دي توفيل"، رفقة كبير بوابي الباب العالي، وتم توقيع معاهدة صلح، حصلت بموجبها فرنسا على كل أسراها بالجزائر، وحدث نفس الشيء بالنسبة للأسرى الجزائريين في فرنسا[2].

وفي سنة 1689م/ 1101هـ عاد البحارة الجزائريون لمهاجمة السفن الفرنسية، ورد الفرنسيون بالمثل، وأسر الرياس عددا من السفن الفرنسية فباعوا بضاعتها وطواقمها، واعتقل الداي القنصل الفرنسي بالجزائر وسجنه، وفسر الفرنسيون هذا التراجع عن المعاهدة السابقة بتأثير الرشى والضغوط من الدول المنافسة مثل إنجلترا وهولندا[3].

وفي يوم 26 جوان 1689م/ 1101هـ، سيّر لويس الرابع عشر حملة بحرية كبيرة بقيادة الاميرال ديستري إلى مدينة الجزائر، فقصفتها بأكثر من عشرة آلاف قنبلة، لكن الجزائريين نجحوا بقيادة ميزو مورتو في الدفاع عن المدينة، وقضوا على القنصل وعدد من الأسرى الفرنسيين، وأرغموا الأسطول الفرنسي على الانسحاب من دون تحقيق أي مطلب أو رضوخ رغم الخسائر الكبيرة في منشئات مدينة الجزائر، ورد بحارة الجزائر باستهداف شرس لكل مصالح فرنسا وسواحلها بالمتوسط،

---

[1] – المرجع السابق، ص-ص: 423، 425. /Gramont, Op-cit, p-p: 250-2 53.

[2] - عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص، ص: 426، 427.

[3] – المرجع نفسه، ص: 429.

فاضطرت للرضوخ وبعث مبعوث دبلوماسي لتجديد معاهدة الصلح التي وقعت بتاريخ 25 أيلول 1689م/ 1101هـ[1].

1-2 العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن الثامن عشر:

ضمنت المعاهدة الموقعة حلول السلام بين الجانبين لمدة عقود، واستمر الأمر كذلك حتى سنة 1741م/1154هـ، حيث التجأت سفينتان جزائريتان عدة أيام إلى ميناء طولون بسبب العاصفة، وبعد تحركهما تعرضتا لهجوم من السفن الإسبانية، وتم أسر إحدى السفينتين بينما نجت الأخرى، لتنقل خبر ما جرى للجزائر، وقد كان من شروط المعاهدة التي تجمع الجزائر بفرنسا حماية كل من الدولتين سفن الأخرى في مياهها الإقليمية، فأثار تواطؤ الفرنسيين مع الإسبان حنق الجزائريين، وقاموا بالاستيلاء على سبع سفن فرنسية كانت بميناء الجزائر وأسر بحارتها واستعمالهم في الأشغال الشاقة لأشهر، ولم تحل المسألة إلا بعد إعادة الفرنسيين للسفينة المأسورة في 18 ماي 1742م/ 1155هـ، وتقدمت تبعا لهذه الحادثة الحكومة الفرنسية بتظلم للسلطة العثمانية ضد بحارة الجزائر وطالبت بتجديد معاهدة الصلح[2].

ورغم ما كانت فرنسا تظهره من حرص على السلام وعلى مصالحها التجارية، لكن سفنها لم تتوقف عن التحرش بالسفن الجزائرية، خاصة بعد التطور الذي حصل في بنيتها وتسليحها، وفي سنة 1762م/ 1175هـ فتحت سفينة فرنسية بقيادة القبطان "أوبين" نيران مدافعها على سفينة جزائرية، لكن السفينة الجزائرية تمكنت من التغلب عليها، وأسر طاقمها، وأتوا به إلى الجزائر، فثارت ثائرة الرياس بالجزائر، وألقي القبض على كل الفرنسيين بالجزائر، ومن بينهم القنصل والبحارة الذين

---

[1] – المرجع نفسه، ص–ص: 429 –431. / يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص: 103.

[2] - عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص– ص: 489–491.

كانوا على متن سفنهم بالميناء وعمال مراكز المرجان، ووضعوا بالسجن وسيقوا للأعمال الشاقة، وصودرت السفن الفرنسية وكذا المراكز التجارية بالشرق الجزائري، وبعثت فرنسا أسطولا تحت قيادة "دي فابري" (Defabry) للتفاوض، ولكنه عاد خائبا لفرنسا، ولم تحل القضية إلا سنة 1764م بالإفراج عن الأسرى مقابل تعهد فرنسا بوقف تحرشات سفنها بالسفن الجزائرية[1].

وفي السنوات التي تلت الثورة الفرنسية والحصار المطبق الذي نفذتها دول أوربا على فرنسا، فتت الجزائر لفرنسا أبوابها وأسواقها ونقلت إليها الحبوب والمؤمن، وكل ما تحتاج من سلع، ولم تتوقف حركة السفن بين موانئ الجزائر وموانئ فرنسا، وتراكمت الكثير من الديون على فرنسا، وتجاوزت 5 ملايين فرنك فرنسي، ورغم ذلك لم تتوقف فرنسا عن الجحود والنكران والانخراط في المكائد والأعمال العدوانية ضد الجزائر وسفنها[2].

وفي هاته الفترة كان الصراع الاستخباراتي على أشده بين مختلف القوى الأوربية، فسعت الدول المعادية للثورة الفرنسية وعلى رأسها إنجلترا لمنع وصول المؤمن والتموين من الجزائر إلى فرنسا، فحرضت اليهود المتحكمون في الإدارة والتجارة الجزائرية في هاته الفترة، وسعت لعقد معاهدة صلح بين الجزائر والبرتغال مكن الرياس الجزائريين من الوصول للمحيط الأطلسي لمهاجمة السفن الأميركية التي تزود الفرنسيين، لكن القنصل الفرنسي تنبه ونجح في عقد معاهدة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية[3].

وبخصوص دور فرنسا في العلاقة الجزائرية الأميركية، ذكر "كاتكارت" في مذكراته أن العلاقات بين الجزائر وفرنسا شهدت منعطفاً حاسماً في أواخر القرن الثامن عشر، حيث اتضح

---

[1] - عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص، ص: 521، 522.

[2] - المرجع نفسه، ص، ص: 566، 567.

[3] – المرجع نفسه، ص– ص: 567– 569.

تراجع النفوذ الفرنسي في المنطقة بسبب انشغالها بحروبها الداخلية واستنزاف مواردها، ففي فبراير 1795، بدأت الولايات المتحدة محاولاتها لتحرير أسراها عبر الوساطة الفرنسية، إلا أن المبعوث الأمريكي "الكولونيل ماميريز" سرعان ما اكتشف محدودية تأثير فرنسا على الداي الجزائري، وبحلول مايو من نفس العام، اضطرت الولايات المتحدة لتبني استراتيجية تفاوضية مستقلة بعد فشل الوساطة الفرنسية في تحقيق أي تقدم ملموس، وأدت هاته الأحداث إلى بروز الولايات المتحدة كطرف مؤثر في المعادلات الإقليمية، وتمكن الجزائر من الحفاظ على سيادتها وقرارها المستقل في خضم هذه التحولات الجيوسياسية الكبرى[1].

وأثناء الحملة الفرنسية على مصر سنة 1798م، اتخذت الدولة العثمانية موقفاً عدائياً واضحاً فرنسا، وأعلنت الحرب رسمياً عليها في جوان 1798م/ محرم 1213هـ، وبعثت مبعوثا يحمل فرماناً من السلطان العثماني يدعوا أوجاق الغرب للانخراط في الحرب ضد فرنسا[2]، تضمن توجيهات واضحة بضرورة المشاركة الفاعلة في مواجهة الحملة الفرنسية على الديار المصرية، وقد تضمنت الأوامر تكليفاً بتجهيز الأسطول البحري، وحشد المتطوعين، وتأمين السواحل، وإمداد القوات العثمانية بما تحتاجه من عتاد ورجال.

ورغم إبداء داي الجزائر حسن باشا نية الاستجابة الكاملة لأمر السلطان، وإظهار الاستعداد للمشاركة في حرب فرنسا، لكنه أخذ يماطل رغبة في عدم الدخول في صراع مع الفرنسيين، فأعاد السلطان سليم الثالث يوم 16 أكتوبر بعث فرمان جديد للداي مصطفى، ثم

---

[1] – كاتكارت، **مذكرات كاتكارت قنصل امريكا في المغرب**، تقديم وتعليق وتعريب: اسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص، ص: 206، 207.

[2] – عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص، ص: 573، 574./ جمال قنان، **العلاقات الجزائرية الفرنسية الجزائرية 1790–1830**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2005، **ص**، ص: 97، 98.

بعث كبير البوابين "القابجي باشي"، فرضخ الداي وسجن القنصل الفرنسي والقس وعمال القنصلية، فردت فرنسا بحجز الممتلكات التجارية الجزائرية بمرسيلية وسجنت البحارة الجزائريين المتواجدين هناك، فأسرع الداي لإطلاق جميع الفرنسيين بالجزائر ووقع معاهدة مع فرنسا في سبتمبر 1800م، لكنه تراجع عنها تحت ضغوط الاب العالي والإنجليز[1].

1-3 العلاقات الجزائري الفرنسية خلال بداية القرن التاسع عشر:

رغم أن الجزائيين كانوا متمسكين بالصلح مع فرنسا خلال الأزمة التي وقعت بينهم وبين الدولة العثمانية بسبب الحملة على مصر، لكن ما إن عادت العلاقة جيدة بين العثمانيين والفرنسيين، حتى تم توقيع معاهدة ثنائية جديدة بين الجزائر وفرنسا سنة 1801م/ 1216هـ، ولم يدم الصلح طويلا، فعاد الجزائريون لممارسة الاعمال البحرية ضد السفن الفرنسية، مما دفع هؤلاء للشكوى للباب العالي الذي أصدر فرمانا لداي الجزائر للتوقف عن الاعتداء، وأبلغه عن تهديدات فرنسا باحتلال الجزائر[2].

سنة 1809م وعندما نصب علي باشا دايا على الجزائر وقعت بينه وبين القنصل الفرنسي "ديبوا" أزمة دبلوماسية بسبب عدم تقديم الأخير هدايا له، فتم طرده من الجزائر يوم 10 أبريل 1810م، ولكنه عاد في شهر سبتمبر 1810م من دون أي صلح، أو تفاهم جديد، ومنذ هذا الوقت بدأت

---

[1] - عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص، ص: 575، 576./ خليفة حماش، **كشاف وثائق تاريخ الجزائر العثماني**، نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع، قسنطينة، 2012، ص: 56./ جمال قنان، المرجع السابق، ص: 98.

[2] - عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص، ص: 577، 578.

تحضيرات فرنسا لاحتلال الجزائر، فبعث نابوليون الضابط "بوتان" (Botin) إلى الجزائر لدراسة جغرافيتها وتحصيناتها وإعداد ما يلزم من خارط حولها[1].

وفي سنة 1819م وبعد تنصيب الداي حسين، آخر دايات الجزائر العثمانية، وبعد التغيرات التي حدثت على الساحة الأوروبية، وبعد انعقاد مؤتمر إيكس لاشابيل، الذي أقرّ مجموعة قرارات منها، العمل على محاربة الغزو البحري بكل قوة واستهداف البحرية الجزائرية على الخصوص، جاء إلى الجزائر كل من قائد الأسطول الإنجليزي "فريمانت" وقائد الأسطول الفرنسي "جوريان"، بهدف تبليغ الجزائر قرار تحريم الغزو البحري والاسترقاق البحري وتجارة الأسرى[2].

1-4 العلاقات التجارية بين الجزائر وفرنسا:

بدأت الامتيازات الفرنسية بالجزائر منذ نهاية عهد البيلربايات، عندما وقع السلطان سليم الثاني العثماني معاهدة معهم تمنحهم تسهيلات وامتيازات وتحصينات بالشرق الجزائري[3]، وتطور الأمر عبر الزمن إلى حضور تجاري ساهم في توجيه العلاقة السياسية.

وتُشير الوثيقة مؤرخة عام 1694م إلى منح امتيازات تجارية خاصة للتجار الفرنسيين في عدد من الموانئ والمدن التابعة لإيالة الجزائر، مثل بجاية وعنابة وجيجل، بناءً على موافقة الدايات العثمانيين الحاكمين آنذاك، وينص المحتوى على ضمان حقوق حصرية لهؤلاء التجار في عمليات البيع والشراء، مع تحذير صارم لأي طرف آخر من التدخل في شؤونهم التجارية أو عرقلة مصالحهم. كما تؤكد الوثيقة على التزام السلطات المحلية بتوفير متطلبات إقامة التجار الفرنسيين

[1] – المرجع السابق، ص، ص: 596، 597.

[2] – المرجع نفسه، ص: 622.

[3] – المرجع نفسه، ص: 242.

ونشاطهم وفق الأعراف السابقة والاتفاقيات المبرمة، مما يعكس طبيعة العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية بين الجانبين في تلك الفترة[1].

أُنشئت الشركة الملكية الإفريقية بمرسوم ملكي في 22 فبراير 1741م لتنمية التجارة الفرنسية في إفريقيا[2]، برأسمال قدره 1.200.000 جنيه موزع على 1200 سهم، ساهمت الغرفة التجارية بمرسيليا في تمويلها وشراء 300 سهم، وحصلت على امتياز احتكار التجارة في شرق الجزائر بموجب أمر ملكي بتاريخ 2 أوت 1741، ومنعت غيرها من النشاط دون إذن، من الجانب الجزائري، أصدر الباي إبراهيم بيانًا رسميًا بمنح الامتيازات دعمًا للتجارة، أُلغيت امتيازاتها بقرار ملكي في 21 مارس 1791 عقب الثورة الفرنسية وإلغاء النظام الملكي[3].

1-5 الأزمة بين الجزائر وفرنسا:

منذ سنة 1817م كان موضوع الديون الجزائرية المترتبة على فرنسا موضع نقاش، بين الداي والقنصل الفرنسي، وأخذ قنصل فرنسا يماطل ويدعي أن المبلغ المستدان سلم لبكري وبوشناق، وهؤلاء اليهود هربوا من الجزائر ولجأوا لأروبا،[4] وقد تصاعدت الأحداث بين الداي حسين والحكومة الفرنسية بسبب قيام الفرنسيين بتحصين مواقع في منطقتي بونة والقالة عام 1825م، حيث رأى الداي في هذا التصرف محاولة لفرض السيطرة الفرنسية على تلك المناطق، ورداً على

---

[1] -Louis de Mas Latrie, **Traité conclu à Alger le 1er janvier 1694 entre le dey d'alger et la compagnie du bastion de France**, Imprimerie nationale, Paris, 1877, p – p: 711-712.

[2] - عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص: 493.

[3] – أسمهان لعريبي، "أرشيف الامتيازات الاقتصادية ودوره في كتابة تاريخ الجزائر العثمانية الدفاتر اليومية للشركة الملكية الأفريقية (نموذجا)"، المجلة الجزائرية للمخطوطات، جامعة وهران 1، العدد: 12، (جانفي2015)، ص-ص: 101-103.

[4] – عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص-ص: 625-656.

ذلك، كلف الداي أمير قسنطينة بهدم التحصينات الفرنسية وطرد العاملين بها، وهو ما اعتبرته فرنسا اعتداءً على أراضيها، مدعية أن المنطقة كانت تحت حكمها منذ منتصف القرن السابع عشر[1].

وشهدت الفترة بين عامي 1825 و1828 مواجهةً عسكريةً بين فرنسا والجزائر، حيث فرضت فرنسا حصارًا بحريًا، وقد شهد هذا الحصار، الذي استمر ثلاث سنوات، معارك بحرية عنيفة[2]، في عام 1827م أدى خلاف بين داي الجزائر والقنصل الفرنسي دوفال إلى قطع العلاقات بين البلدين، وتصاعد التوتر عندما هدد القنصل بإرسال أسطول فرنسي لقمع مطالب الداي، مما أثار غضبه ودفعه إلى طرد القنصل فورًا من البلاد، غادر دوفال مع أتباعه على متن سفينة فرنسية كانت متواجدة في الميناء، مما شكل نهاية الوجود الدبلوماسي الفرنسي في الجزائر آنذاك[3]، ومما أدى إلى تفاقم الأزمة بين الطرفين[4].

تطور الأمر سنة 1827م لقضية المروحة، حين ضرب الداي القنصل الفرنسي نظير إجابته الوقحة، فردت فرنسا بحصار الجزائر بحريا والذي استمر منذ سنة 1827م وحتى سنة 1830م تاريخ انطلاق حملة ديبورمون التي استولت على الجزائر العاصمة وأسقطت الحكم العثماني من الجزائر[5].

---

[1] - عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص، ص: 629.

[2] - Grammont، Op-cit, P: 390.

[3] – سيمون بفايفر، **مذكرات او لمحة تاريخية عن الجزائر**، تحقيق وتعريب أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص-ص: 34_35.

[4] – عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص، ص: 629، 630.

[5] – المرجع نفسه، ص-ص: 630-656.

2-العلاقات الجزائرية مع انجلترا والدول الإسكندنافية:

2-1 العلاقات الجزائرية الإنجليزية:

بدأت العلاقة بين الجزائر وإنجلترا في عهد الدايات بمعاهدة سنة 1671م/ 1082هـ، التي جاءت بعد تنصيب أول دلي حجي محمد، واستغلالا لفساد العلاقة مع فرنسا بعد استيلاء صهر الداي بابا حسن، على سفينتين فرنسيتين مما أدى لتدهور العلاقات عموما[1].

وعلى عادة العلاقات في تلك الحقبة لم يدم السلام طويلا، وساءت العلاقة وجاء الأسطول الإنجليزي سنة 1678م/ 1089هـ ليهدد مدينة الجزائر، لكن بطريات المدافع أجبرته على الرحيل بسرعة[2]، ومن جديد حاول الإنجليز استغلال الحرب التي اندلعت بين الجزائر وفرنسا سنة 1681م/ 1092هـ، وقعوا معاهدة[3] وصفها أحد الفرنسيين حسب ما تذكر المصادر "أظهرت الجزائر بأنها سيدة البحار، وأن بريطانيا لم تحصل على أسير واحد، وفوق هذا كله فقد خولت للمعاهدة للجزائريين حق مراقبة السفن الإنجليزية"[4]، لكن هذه المعاهدة لم تحقق الاستقرار المنشود، حيث استمرت الخلافات حول قضايا الأسرى والتجارة.

وفي محاولة لتحسين الأوضاع، قدم الخبراء البريطانيون توصيات تركزت على ضرورة الحفاظ على وجود بحري قوي في المنطقة، ومراجعة بنود المعاهدة، وضبط النشاط التجاري، وتعزيز

---

[1] - عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص: 415.

[2] – المرجع نفسه، ص: 418.

[3] – وليام شالر، المصدر السابق، ص: 41.

[4] - عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص: 415./
Gramont, op-cit, p :247.

الدبلوماسية من خلال ممثلين أكفاء، كما نصحوا باتباع سياسة متوازنة تجمع بين القوة والمرونة في التعامل مع الجزائر للحفاظ على المصالح البريطانية مع تجنب التصعيد[1].

وبين 1682 و1712م تطورات متقلبة، ففي مطلع سنة 1703م/ 1115هـ جاء الأسطول الإنجليزي بقيادة الأميرال بينغ (Bing) يحمل معه هدايا نفيسة للداي، وتم توقيع معاهدة صداقة جديدة، وسنة 1708م/ 1120هـ وبمناسبة الفتح الأول لمدينة وهران أظهر قنصل إنجلترا الابتهاج وأقام حفلة لمدة ثلاثة أيام[2].

وفي سنة 1749م حدث توتر بسبب مصادرة الجزائريين لسفينتين إنجليزيتين كانتا تبيعان البارود سرا لمتمردي منطقة القبائل، ولم يستطع القنصل ستاني فورد حل القضية عبر شكوى للداي، فأثار هذا غضب الحكومة الإنجليزية فأرسلت الأميرال كيبل على رأس أسطول من سبع سفن، فأستقبل وتم مناقشة الأرم معه، ثم بعثت الجزائر سفيرين إلى إنجلترا، وعاد كيبل في شهر جويلية 1750م إلى الجزائر، لمناقشة مسألة أسرى السفينتين لكن الداي رد بعدم استقباله حتى عودة السفرين، فرجع لبلاده ثم عاد في سبتمبر 1750م، مطالبا بتحرير أسرى السفينتين والتعويض عن الخسائر، ونجح في استرداد 20 أسيرا ومن دون أي تعويض، الأمير الذي أدى لقطع العلاقة من جديد، فنتج عن ذلك فقدانهم ل256 سفينة تجارية في مواجهة بحارة الجزائر، فلجأوا للتهديد عبر توجيه إنذار للجزائر، من غير أن يؤثر ذلك على تراجع الديوان أو تأثره[3].

---

[1] -Robert Lambert Playfair, **The Scourge of Christendom**: **Annals of British Relations with Algiers Prior to the French Conquest**, London: Smith, Elder, & Co, 1884, p-p: 142-144.

[2] - عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص، ص: 453، 454، 459.

[3] – المرجع نفسه، ص، ص: 511، 512.

وفي عهد الداي علي بوصبع (1753-1766م) تحسنت العلاقة مع الانجليز نسبيا، مع أن ألتر يتحدث عن مجيء القبطان الإنجليزي هاريسون سنة 1765م إلى الجزائر على رأس أسطول حربي لتقديم مجموعة شكاوي من تصرفات البحارة الجزائريين[1]، لكن في عهد الداي محمد عثمان باشا (1766-1791م)، ساءت العلاقات بسبب رفض الداي غطرسة القنصل الإنجليزي، الذي كان الداي السابق يتسامح معه، وطرده سنة 1772م بسبب كثرة مطالبه بالسماح تواجد الشركات الإنجليزية الاتي تصدر المؤن والطعام لإنجلترا، ورغم مجيئ عدة قباطنة مثل ويلكنس (Wilkins) وستوف (Stoff) ودينيس (Denis)، سنوات 1752- 1775م للتوسط وإرجاع القنصل، لكن لم ينفع ذلك، ورغم تدخل السلطان العثماني للتوسط وإصدار فرمان بفرض على الديوان إعادة الشفير، لكن لن يستجب له وتم بعث قنصل جديد سنة 1776م/1190هـ، لكنه بدوره طرد سنة 1783م بسبب غطرسته وتهديده الداي[2].

وفي عهد الداي مصطفى (1798-1805م) تدهورت العلاقة بين الجزائر وإنجلترا بسبب سوء معاملته للقنصل الإنجليزي، فقد كان يميل للفرنسيين ضد الإنجليز، فقام القنصل "فولكون" (Folcon) والأميرال "كايت" سنة 1801م/1216هـ بتحريض حجة الخيل لعزل الداي والانقلاب عليه، وشرع في ذلك ولكن الداي تنبه للأمر وأعدم المتواطئين جميعا، وسنة 1803م نشبت الحرب بين فرنسا وإنجلترا واتخذت الجزائر موقفا حياديا، فقام القنصل بتصرف غير مقبول، أدى إلى طرده، فجاء الأميرال الإنجليزي نلسون على رأس أسطول مهددا، لكن الداي رفض عودة القنصل أو التنازل، فرضخ الإنجليز واستبدلوا القنصل فالكون بقنصل جديد هو "ماكدونيل"

[1] - المرجع نفسه، ص، ص: 516، 522.

[2] - المرجع نفسه، ص: 528، 537.

(Makdonel)، لكنهم أخذوا يتآمرون في الخفاء، ويدعمون القلاقل والتمردات، فحرضوا سكان منطقة القبائل على العصيان والثورة وزودوهم بالسلاح[1].

وكانت أبرز منعطفات العلاقة بين الجزائر والإنجليز ما حدث سنة 1816م/ 1230م، حيث وبعد تزايد هجمات البحارة الجزائريين على سفن الأوربية والتأثير الكبير على التجارة الغربية والخسائر الكبيرة في الأموال والأسرى، تواصلت إنجلترا مع الدولة العثمانية للثير على حكام الجزائر ليستجيبوا ويوقفوا ضرباتهم، لكن العلاقة كانت سيئة بين الدولة العثمانية والجزائريين، بل يذكر ألتر أن الدولة العثمانية اتفقت مع الإنجليز ضد الجزائر، فتحرك الأسطول الإنجليزي بقيادة الورد أكسموث ووصل مدينة الجزائر بتاريخ 31 مارس 1816م، وبدأ القصف في شهر أوت 1816م، مخلفا دمارا كبيرا، وكانت من أكثر الحملات تأثيرا على مدينة الجزائر واستحكاماتها، ومهدت لحملة الاحتلال، وفرضت جراء تلك الحملة اتفاقية على الجزائر منعت عنها الاعتداءات البحرية وعملية الاسترقاق البحري وفرضت عليها إطلاق جميع الأسرى الأوربيين[2].

وسنة 1819م قدم إلى الجزائر أسطول إنجلترا رفقة الأسطول الفرنسي بقيادة الأميرال فريمانت، لتبليغ الداي قرارات مؤتمر إيكس لاشبيل بحظر القرصنة ورد الداي حسين بعدم الاعتراف بقرارات المؤتمر وبمعاهدة سنة 1816م، وكانت خاتمة العلاقة الصدام الذي وقع سنة 1824م بعد محاولة السلطة الجزائرية اعتقال بعض العاملين في القنصليات الأجنبية من الجزائريين، فرفض قنصل

[1] - المرجع نفسه، ص-ص: 572-581. /Gramont, op-cit, p : 357.

[2] - عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص-ص: 605-610. / يحي بوعزيز، **علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا 1500-1830م**، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص، ص: ص: 120 ،121.

إنجلترا فتم طرده، لكن الأسطول الإنجليزي تدخل وأشر سفن جزائرية ثم قصف مدينة الجزائر خلال شهر جوان 1824م، لكنه لم يحقق نتائج تذمر فانسحب[1].

2-1-1 المعاهدات والاتفاقيات بين الجزائر وانجلترا:

- معاهدة سلم بتاريخ 10 أبريل 1682م، بين الداي بابا حسن والملك شارل الثاني.
- معاهدة سلم وتجارة في عهد ابراهيم خوجة، داي الجزائر وجيمس الثاني، ملك انكلترا وإيرلندا، وأسكوتلندا، بتاريخ 5 أبريل 1686م.
- معاهدة سلم وتجارة سنة 1691م بين حاجي شعبان، داي الجزائر وماري ستيوارت الثانية وزوجها فيلهيلم الثالث، ملك انجلترا، إيرلندا، أسكوتلندا، حاكم البلاد المنخفضة(هولندا).
- معاهدة سلم بين الداي بابا حسن وفيلهيلم الثالث 1698م.
- معاهدة سلم وتجارة في عهد الخارجي شعبان وفيلهيلم الثالث ملك إنكلترا وإيرلندا واسكوتلندا وحاكم البلاد المنخفضة، جددت بإضافة مادتين سنة 1700م.
- معاهدة سلم وصداقة بين السيد مصطفى باشا، داي الجزائر و الاميرة آن ملكة بريطانيا، وفرنسا وإيرلندا في 28 اكتوبر 1705م.
- معاهدة سلم وتجارة بين جورج الأول، ملك بريطانيا وفرنسا وإيرلندا وعلي باشا داي الجزائر بتاريخ 29 أكتوبر 1716م.
- معاهدة سلم وتجارة بين جورج الثالث، ملك بريطانيا وفرنسا وإيرلندا وهانوفر وعلي باشا داي الجزائر بتاريخ 14 مايو 1762م.

[1] - عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص، ص: 622، 623.

- اتفاقية بين الجزائر وبريطانيا بخصوص جزيرة كورسيكا في عهد الداي حسين وجورج الثالث، ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا وهانوفر، بتاريخ الفاتح من يناير 1796م[1].
- هدنة بين الجزائر وبريطانيا في عهد الداي عمر وجورج الثالث بتاريخ 28 اوت 1816.
- اتفاقية سلم بين الجزائر وبريطانيا العظمى في عهد الداي حسين والملك جورج الرابع بتاريخ 26 يوليو 1824م[2].

2-2 العلاقات مع الدول الإسكندنافية:

2-2-1 الدانمارك والنرويج:

كانت علاقة الدانمارك في الغالب جيدة، وكانت تزود الجزائر بالأسلحة والعتاد العسكري، بما في ذلك المدافع والذخائر، كجزء من الضرائب أو الهدايا، ومع ذلك، كثيرا ما نشبت نزاعات بين الطرفين بسبب تأخر الدانماركيين في تقديم الهدايا أو عدم الالتزام بالشروط، أو التعديات البحرية، فسنة 1747م رفضت الجزائر شحنة مدافع وقنابل وقذائف ولوازم إنشاءات دانماركية، لأن مدافع الهاون كانت مصنوعة من الحديد الصلب وليس البرونز، وسنة 1770م، هاجم الأسطول الدانماركي بقيادة الأميرال "قايس" (Kais) مدينة الجزائر مطالبا باسترداد أموال استولى عليها الرياس من سفن دانماركية، ودارت معركة بين الطرفين، خسر فيها الجانب الدانماركي وانسحب، واضطر الدانماركيون لبعث الأميرال "هوسلند"(Hosland) سنة 1772م/ 1186م للتفاوض ورضخ بالتنازل عن تلك الأموال بل بدفع ضرائب وهدايا جديدة عن السنوات التي قطعت فيها العلاقة[3].

---

[1] - نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص، ص: 190، 191.

[2] - المرجع نفسه، ص: 196.

[3] - عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص، ص: 510، 525، 526.

وفي 16 مايو 1772 تم توقيع معاهدة أخرى بين الداي محمد عثمان، وكريستيان السابع ملك الدانمارك والنرويج، وقد كان لهذه المعاهدة تأثير كبير، حيث علق عليها أحد شعراء الملحون في الجزائر بأبيات شعرية تسجل أحداث تلك الفترة[1].

وانضمت الدانمارك سنة 1814م وفق نتائج مؤتمر فيينا سنة 1815م، إلى تحالف بحري ضم عدة دول، منها هولندا وإيطاليا وإسبانيا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية وبروسيا (ألمانيا)، بهدف مواجهة الجزائر[2].

2-2-2 السويد:

كانت السويد تزود الجزائر بمواد مهمة مثل القطران والبارود والأخشاب لصناعة السفن، كجزء من الاتفاقيات بينهما، ومع ذلك، فلم يمنع من تدهور العلاقة بعض المرات، مثل استيلاء القراصنة الجزائريين على هدايا سويدية كانت في الأصل موجهة للداي سنة 1747م، واعتبارها غنائم حرب ومطالبتهم بهدايا جديدة، مما أثار توترًا مؤقتًا، رغم ذلك، استمرت السويد في الوفاء بالتزاماتها لتجنب قطع العلاقات، واضطرت في بعض الأحيان إلى إرسال هدايا إضافية لضمان استمرار العلاقات السلمية[3].

كما قبلت السويد زيادة الضرائب المفروضة عليها لتجنب النزاعات[4]، وتعتبر السويد من الدول المتأخرة التي عقدت معاهدات مع الجزائر آنذاك، حيث كانت أول معاهدة جمعت الطرفين سنة 1729م[5].

---

[1] – نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص: 101.

[2] - عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص، ص: 603، 604.

[3] – المرجع نفسه، ص: 510.

[4] – المرجع نفسه، ص: 488.

[5] – نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص: 102.

3-العلاقات مع إسبانيا والإمارات الإيطالية:

3-1 العلاقات الجزائرية الاسبانية:

تعتبر العلاقة بين الجزائر وإسبانيا من أكثر العلاقات سجالا، وقد تميزت بصراع مرير حاولت فيه إسبانيا كرائد للدول الأوربية فرض سيطرتها على الجزء الغربي من حوض المتوسط، وأيجاد موطأ لها في شمال إفريقيا، من خلال احتلال وهران والمرسى الكبير، وسعت الجزائر بكل قوتها لطرد الإسبان والتصدي لهم بحريا.

ففي سنة 1708 وفي عهد الداي محمد بكداش تمكنت الجزائر من طرد الإسبان من وهران تحريرها بعد كفاح ومحاولات استمرت قرنين من الزمن، وبعد حصار متواصل استمر عشرين سنة، تمكنت القوات العثمانية المدعومة بأكثرية محلية من فتح المدينة في شهر جانفي 1708م[1].

وفي عام 1732، شنت إسبانيا حملة عسكرية كبيرة لإعادة السيطرة على وهران، مستغلة التفوق العسكري البحري، فنجح الإسبان في احتلال المدينة بعد معارك عنيفة، لكنهم واجهوا مقاومة مستمرة من القوات الجزائرية بقيادة الباي مصطفى بوشلاغم، الذي قاد هجمات مضادة لاستعادة المدينة، واستمرت المناوشات لسنوات، مما أجبر الإسبان على تعزيز دفاعاتهم بشكل دائم[2].

شنت إسبانيا حملة عسكرية كبيرّة على الجزائر سنة 1775م، جندت لها ما يقرب من 400 سفينة وأكثر من 23 ألف جندي، بهدف احتلال مدينة الجزائر وإنهاء الهجمات البحرية الجزائرية التي كانت تهدد سواحلها، لكن هذا الهجوم باء بالفشل الذريع بسبب سوء التخطيط

---

[1] - عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص، ص: 457-461.

[2] - أحمد توفيق المدني، **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492-1792**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، دس، ص: 478.

والمقاومة الشرسة من القوات الجزائرية التي استفادت من معرفتها بطبيعة الأرض وحرب الكر والفر، وبعد هذه الهزيمة، حاول الإسبان تعويض خسارتهم بالتوجه نحو غرب الجزائر، حيث شنوا سلسلة من الهجمات على مدينتي وهران وتلمسان بين عامي 1775 و1778، لكنهم واجهوا مرة أخرى مقاومة عنيفة من القوات الجزائرية التي حاصرت قواتهم وأجبرتهم على التراجع، وقد أسفرت هذه المعارك عن خسائر كبيرة في صفوف الجيش الإسباني وتدمير جزء كبير من أسطوله[1].

وفي سنة 1783م وبعد فشل الإسبان في عقد معاهد صلح مع الجزائر حركوا حملة عسكرية بحرية جديدة على مدينة الجزائر، بقيادة الدوق "أنطونيو بارسلو" (D.ABarselo)، فكانت قبالة المدينة في شهر جويلية، وبدأت في قصفها العنيف في شهر أوت، ولكن من دون أي نتيجة، فانسحبت خائبة، ورد عليها الجزائريون بضربات مؤلمة، وأعاد الإسبان الكرة في جوان 1784م/1199هـ، بحملة جديدة بقيادة نفس الدوق، لكنها جوبهت بمقاومة بحرية شرسة بقيادة قائد الأسطول الجزائري سلامي الحاج محمد، فانهزم الأسطول الإسباني المدعوم من البرتغال ومالطا وانسحب يوم 22 جويلية، واضطر الإسبان بعد هاته الهزيمة عقد معاهدة صلح مع الجزائر يوم 14 جوان 1786م/ 1201هـ[2].

في جانفي 1792 نجح الداي حسن باشا ابن محمد عثمان باشا في تحرير وهران نهائيا من الاحتلال الإسباني، ووقعت معاهدة سلام بين الجزائر وإسبانيا، فرضت شروطاً قاسية على الأخيرة، منها دفع ضريبة سنوية وتقديم هدايا عسكرية، بالإضافة إلى إعادة ممتلكات جزائرية كانت محجوزة، كما أُجبرت إسبانيا على تسليم مفتاحين ذهبيين يرمزان لسيادة الجزائر على وهران، وإرسال جرتين من ماء المدينة إلى الخليفة العثماني، مؤكدةً تبعيتها للدولة الإسلامية، وقد كرّم الداي حسن القادة

[1]- عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص-ص: 529-532.

[2] - المرجع نفسه، ص-ص: 543-545.

الجزائريين، مثل الباي محمد بن عثمان الكبير، تقديراً لدورهم في تحقيق النصر، بينما اعتبرت إسبانيا هذه المعاهدة خسارة فادحة، خاصة بعد تكبدها خسائر مالية وعسكرية كبيرة[1].

1-6 العلاقات الجزائرية الإيطالية:

تميزت العلاقات بين الجزائر والدول الإيطالية بتاريخ حافل من التفاعلات الثقافية والتجارية والسياسية، فقد بدأت هذه العلاقات في القرن الثاني عشر الميلادي، حيث لعبت مدن مثل جنوة وبيزا دورًا محوريًا في تعزيز التبادل التجاري مع الموانئ الجزائرية، خاصة بجاية ووهران، إلى الجانب الاقتصادي، شهدت العلاقات تطورات سياسية وعسكرية، خاصة مع جمهورية البندقية، حيث كثيرا ما شهدت مواجهات عسكرية بحرية[2]، وتم توقيع معاهدات سلام وهدن، مثل معاهدة 1763م ومعاهدة 1795-1796م، إلا أن هذه العلاقات شهدت تدهورًا كبيرًا في القرن التاسع عشر، عندما انضمت إيطاليا إلى التحالف الأوروبي الذي هاجم الجزائر بحريًا، مما مثل نهاية مرحلة التعاون وبداية حقبة جديدة من الصراع[3].

شكلت العلاقات بين الجزائر وكل من البندقية نابولي وجنوة خلال العهد العثماني لوحة معقدة من التفاعلات السياسية عسكرية والاقتصادية، تميزت بتقلبات كثيرة بين الصراع والتعايش، فقد اتسمت العلاقات مع جمهورية البندقية بطابع صراعي واضح، حيث شكلت الهجمات البحرية الجزائرية على السفن التجارية البندقية مصدر توتر دائم، وعلى الرغم من محاولات البندقية حل هذه الأزمة عبر المعاهدات مع الباب العالي، مثل معاهدة 1130هـ/1717م التي نصت على حرية الملاحة، إلا أن ولايات الشمال الأفريقي وخاصة الجزائر ظلت تناور للتحرر من هذه القيود، مما

---

[1]- المرجع نفسه، ص-ص: 557-561. / نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص: 175.

[22] - عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص-ص: 510-567.

[3]- نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص، ص: 86، 87.

دفع البندقية إلى المطالبة بحدود بحرية واضحة، وقد بلغ التوتر ذروته عام 1195هـ/1781م عندما شاركت الجزائر بقوة بحرية كبيرة في الحرب ضد البندقية رداً على احتلالها جزيرة مورة[1].

تميّزت العلاقات بين الجزائر ومملكة نابولي خلال العهد العثماني بطابع متقلّب، طغى عليه الصراع البحري الذي لم يخلُ من فترات تهدئة ومحاولات للتفاوض، فقد شكّلت السواحل النابولية هدفًا متكرّرًا لغزوات الأسطول الجزائري، الذي دأب على مهاجمة القرى الساحلية، وأسر المدنيين، والاستيلاء على السفن التجارية، كما وقع سنة 1209هـ حين تم الاستيلاء على سفينتين نابوليتين وأُسر حوالي خمسين فردًا، ولم تكن هذه الاعتداءات بمعزل عن الردود الدبلوماسية، حيث برزت مساعي التهدئة من خلال وساطات دولية، مثل تدخل الأميرال البريطاني الذي سعى لفض النزاع، ما أسفر عن توقيع اتفاق صلح تضمّن دفع تعويضات مالية من طرف نابولي وتبادل الأسرى، إلا أن هذه الاتفاقيات سرعان ما كانت تنهار، لتتجدد الاشتباكات مجددًا، وقد خلّفت هذه العلاقة المتوترة تداعيات عميقة، مست الاقتصاد البحري، وعرقلت مسارات التواصل الدبلوماسي، وأسهمت في تغيّر التكوين الاجتماعي من خلال أسرى الحرب، كما دفعت الجانبين إلى إعادة النظر في استراتيجيات الدفاع الساحلي، وتعكس هذه الأحداث مدى تشابك العلاقات في الحوض المتوسطي، حيث تقاطعت المصالح السياسية والاقتصادية مع الطموحات العسكرية في مشهد دائم التقلب[2].

[1]– عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، المرجع السابق، ص: 470.

[2] – الزهار، المصدر السابق، ص، ص: 16، 78، 118.

خـــاتمة

أفضت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج التي تعزز من فهم طبيعة العلاقات الخارجية التي نسجتها الجزائر خلال العهد العثماني، وتؤكد على خصوصية موقعها السياسي وطريقتها في التعامل مع محيطها المغاربي والدولي، فقد تبيّن أن الجزائر لم تكن مجرّد ولاية خاضعة للسلطة المركزية في إسطنبول، بل تمكّنت من فرض نوع من الاستقلال الفعلي، خاصة في الشؤون الخارجية، حيث اتسمت مواقفها بقدرٍ عالٍ من الواقعية السياسية، سواء في التفاوض أو في خوض المواجهات، بما يخدم مصالحها.

ومن بين أبرز ما توصلت إليه الدراسة:

كتاب سامح ألتر، عمل جد مهم بالنسبة للفترة العثمانية بالجزائر، وهو مصنف ثري زاخر يتعرض لكل تفاصيل المرحلة، ولا يمكن الاستغناء عنه في دراسة تلك الفترة.

الكاتب رغم المامه بحيثيات المرحلة، وتطوراتها، وابداءه لفهم جيد حول أحداثها وشخوصها، لكنه يقدم معلوماته تحت غطاء من التحيز والنظرة المتعصبة الضيقة لعرقه، وتغيب عنه الموضوعية في غالب الأحيان.

كتاب عزيز سامح ألتر، رغم غناه بالمعلومات، إذ غلب عليه الطابع التبريري للرؤية العثمانية، وأهمل إلى حد كبير المعطيات التي تقدمها المصادر الجزائرية والغربية.

تمتعت الجزائر بهامش واسع من الاستقلالية، مكنها من اتخاذ قراراتها الخارجية بمعزل عن السلطة العثمانية المباشرة.

انخراط الجزائر في محيطها المغاربي كان فاعلًا ومرنًا، حيث تعاملت بنديّة مع القوى المجاورة، وفق توازنات دقيقة تراعي المصالح المشتركة والمتغيرات الإقليمية.

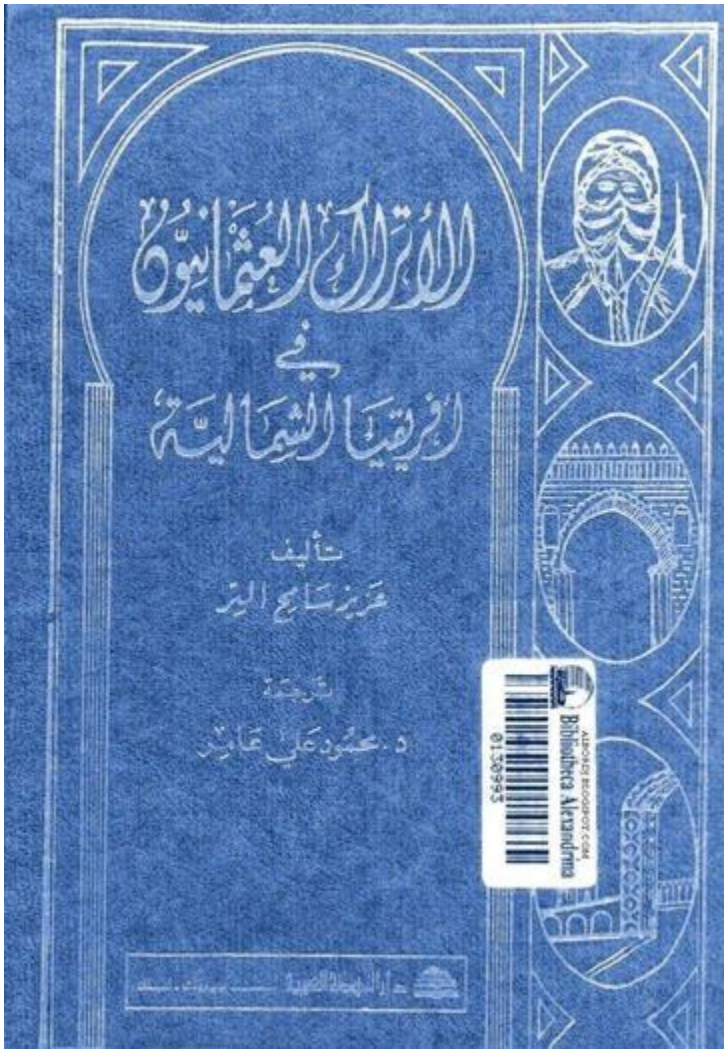
في تعاطيها مع القوى الأوروبية، تبنت الجزائر سياسة تعتمد على أدوات القوة والردع، إلى جانب الدبلوماسية والمعاهدات، ما مكّنها من فرض مكانتها في البحر المتوسط.

أظهرت الوثائق الأوروبية والمصادر المحلية أن الجزائر كانت تتمتع باعتراف فعلي من القوى الدولية بوصفها كيانًا مستقلًا سياسيًا، ما يتعارض مع الصورة التي تقدمها بعض المصادر العثمانية الرسمية.

بيّنت أهمية اعتماد المنهج المقارن في دراسة العلاقات الدولية التاريخية، خاصة في ظل تضارب الروايات وتعدّد الزوايا، ما يساهم في تكوين نظرة أكثر شمولاً وموضوعية.

إن هذه الاستنتاجات لا تنحصر في إعادة قراءة العلاقات الخارجية الجزائرية خلال الحقبة العثمانية فحسب، بل تفتح آفاقًا أوسع لإعادة كتابة التاريخ السياسي للجزائر، برؤية تدمج البُعد المحلي بامتداداته الإقليمية والدولية، بعيدًا عن الأحكام الجاهزة أو التبعية للمرويات الرسمية، مما يقتضي الاستمرار في البحث بمنهج نقدي تعددي يعيد الاعتبار للدور الفاعل للجزائر في محيطها التاريخي.

الملاحق



كتاب الاتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية لعزيز سامح التر

قائمة المصادر والمراجع

أولا_ المصادر

1-العربية

1. ابن ميمون محمد الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تقديم وتحقيق: محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

2. بفايفر سايمون، مذكرات أو لمحة عن تاريخ الجزائر، تحقيق وتعريب: ابو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

3.بن ابي الضياف أحمد، اتحاف اهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الامان، الدار العربية للكتاب، تونس، 1999، المجلد:2، ج:2.

4.خوجه حمدان، المرآة، تحقيق: محمد العربي البيري، المؤسسة الوطنية للفنون، الجزائر، 2006.

5.الزهار أحمد الشريف، مذكرات أحمد الشريف الزهار، تقديم: أحمد توفيق المدني، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

6.شالر وليام، مذكرات وليام شالر قنصل امريكا في الجزائر 1816-1824، ترجمة: اسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

7.كاتكارت، مذكرات كاتكارت قنصل امريكا في المغرب، تقديم وتعليق وتعريب: اسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

8.الناصري أبو العباس أحمد، الاستقصا لأخبار المغرب الاقصى، تحقيق: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، المغرب، 1997.

2-الأجنبية:

ثانيا_ المراجع

1-العربية

1.الارقش دلندة وآخرون، المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز النشر الجامعي، تونس، 2003.

2.ألتر عزيز سامح، الاتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية، ترجمة: عبد السلام أدهم، ط:1، دار لبنان، بيروت، 1969، ج:1.

3.ألتر عزيز سامح، الاتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية، ترجمة: محمود علي عامر، النهضة العربية، بيروت، 1989.

4.بوحوش عمار، التاريخ السياسي من البداية ولغاية سنة 1962م، ط:1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997.

5.بوعزيز يحي، العلاقات الجزائرية الخارجية مع دول وممالك اوروبا 1500-1830، دار البصائر، الجزائر، 2009.

6.بوعزيز يحي، الموجز في تاريخ الجزائر، ط:2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

7.بونار رابح، المغرب العربي تاريخه وثقافته، البصائر الجديدة، الجزائر، 2006.

8.الجمل شوقي عطا الله، المغرب العربي الحديث، ط:1، مكتبة الانجلو مصرية، مصر، 1977.

9.الجيلالي عبد الرحمن بن محمد، تاريخ الجزائر العام، ط:7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ج:3.

10.حماش خليفة، كشاف وثائق تاريخ الجزائر العثماني، نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع، قسنطينة، 2012.

11.د.م، الجزائر، ط:1، مكتبة الاقتصاد، حلب، حزيران1955، ج:1.

12.الزبيري محمد العربي، التجارة الخارجية الشرق في الفترة ما بين 1792-1830، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

13.سعد الله أبو القاسم، ابحاث وآراء في تاريخ الجزائر الحديث، دار البصائر، الجزائر، 2009، ج:1.

14.سعيدوني ناصر الدين، بوعبدلي المهدي، الجزائر في التاريخ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ج:4.

15.سعيدوني ناصر الدين، ورقات جزائرية، ط:2، دار البصائر، الجزائر، 2009.

15.صابان سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000.

16.عباد صالح، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، دار هومة، الجزائر، 2012.

17.عبد الوهاب حسن حسني، خلاصة تاريخ تونس، ط:3، دار الكتب العربية الشرقية، تونس، 1373هـ.

18.العقاد صالح، المغرب العربي الحديث والمعاصر، ط:6، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1993.

19.فارس محمد خير، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني الى الاحتلال الفرنسي، ط:1، كلية الادب، جامعة دمشق، 1969.

20.قنان جمال، العلاقات الجزائرية الفرنسية 1790-1830، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 2005.

21.المدني أحمد توفيق، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492-1792، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د س.

22.الميلي مبارك، تاريخ الجزائر القديم والحديث، مكتبة النهوض الجزائرية، الجزائر، 1964، ج: 3.

23.ناجي محمود، تاريخ طرابلس الغرب، ترجمة: أدهم عبد السلام ومحمد الأسطى، مطبعة الغربي، بيروت، 1970.

24.نايت بلقاسم مولود قاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها قبل 1830، دار البعث، قسنطينة، 1985، ج:1.

25.نشوان زيد علي عنتر، الجزائر في عهد الدايات، النبراس للطباعة والنشر، صنعاء، 2005.

26.هلايلي حنيفي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط:1، دار العديد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

27.هلايلي حنيفي، بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، دار الهدى، عين مليلة، 2007.

2- الأجنبية

1.Basın ve Müdürlügü Halkla Iliskiler , TBMM ALBÜM (1920-2010), GÖKÇE OFSET Matbaacılık Limited Sirketi, Ankara, 2010.

2.De Grammont H.D, Histoire d'Alger sous la domination turque,1515-1830, Ernest Leroux, Paris, 1887.

3.De Mas Latrie Louis, Traité conclu à Alger le 1er janvier 1694 entre le dey d'alger et la compagnie du bastion de France, Imprimerie nationale, Paris, 1877.

4.Masson Paul, Histoire des établissements et du commerce français dans l'Afrique barbaresque, 1560-1793 (Algérie, Tunisie, Tripolitaine, Maroc), Paris, Hachette et Cie, 1903.

5.Mercier Ernest , histoire de Constantine, J. Marle et F. Biron, Paris, 1903.

6.Plantet Eugène , Correspondance des Deys d'Alger avec la Cour de France 1579–1833, vol. 1 (1579–1700), éd. Originale: Ancienne .Librairie Germer Baillière et Cᵉ, Paris, 1889

7.Playfair Lambert Robert, The Scourge of Christendom: Annals of British Relations with Algiers Prior to the French Conquest, London: .Smith, Elder, & Co, 1884

ثالثا_ المذكرات و الرسائل الجامعية

1.بن جبور محمد، صورة الجزائر والجزائريين من خلال الكتابات الفرنسية في القرنين 17-18م، رسالة ماجيستير، جامعة وهران، 2003.

2.جميل عائشة، الجزائر والباب العالي من خلال الارشيف العثماني 1520-1830، اطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2018.

3.حصام صورية، العلاقات بين ايالتي الجزائر وتونس خلال القرن الثامن عشر، رسالة ماجيستير، جامعة وهران، 2013.

4.شويتام ارزقي، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 2، 2006.

5.صغيري سفيان، العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر (1671-1830)، رسالة ماجيستر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012.

رابعا_ المقالات والدوريات

1.بن جبور محمد، " البحرية الجزائرية أواخر العهد العثماني"، جامعة وهران1، الاعداد:12-13/14-15، (2008-2009).

2.بن قاصر عبد الرؤوف، " دايات الجزائر بين الارتباط والقطيعة تجاه الباب العالي (1711-1830)"، مجلة العصور الجديدة، جامعة وهران 1، المجلد:13، العدد:01، (ماي2023).

3.الخداري محمد، " بلاد المغرب تحت الحكم العثماني، نموذج الجزائر في عهد الدايات (1671-1830)"، دورية كان التاريخية، العديد:22، (ديسمبر 2013).

4.شوقي عبد الكريم، " تطور الوضع السياسي العسكري في عهد الدايات العاديين بالجزائر (1671-1711)"، مجلة قبس للدراسات الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، المجلد:07، العديد:02، (2023).

5.العربي اسمهان، " ارشيف الامتيازات الاقتصادية ودوره في كتابة تاريخ الجزائر العثمانية الدفاتر اليومية للشركة الملكية الأفريقية (نموذجا)"، المجلة الجزائرية للمخطوطات، جامعة وهران1، العدد:12، (جانفي2015)

6.غويطة مفتاح بولعيد، " العلاقات الطرابلسية الجزائرية 1711-1830م حسب وصف بعض معاصريها"، مجلة كلية الآداب الجامعية، بن غازي، العدد:36، (2012)

7.كنتور رابح، " العلاقات الجزائرية الخارجية خلال عهد الدايات"، مجلة الدراسات التاريخية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، العديد:17، (ديسمبر 2014).

8.هلايلي حنيفي، " محاولة الجزائر العثمانية توحيد المغرب العربي، بين الطموحات الاستراتيجية والاخفاق السياسي"، مجلة الحوار المتوسطي، جامعة بلعباس، المجلد:04، العدد:01.

خامسا_ المواقع الالكترونية

https://www.yenisafak.com/hayat/aziz-samih-ilterin-iki-kitabi-4621171

https://tr.wikipedia.org/wiki/Kuru%C3%A7ay,_%C4%B0li%C3%A7

https://areq.net/m/%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2_%D8%B3%D8%A7%D9%85%D8%AD_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1.html

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D8%A8%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%8A

فهرس الموضوعات

الإهداء.....3

الشكر والعرفان.....4

مقدمة 5

المدخل: التعريف بالكاتب والكتاب والمرحلة المدروسة.....12

1-نبذة عن المؤلف.....13

2-التعريف بالكاتب 16

3-نقد الكتاب 18

4-مرحلة الدايات سياسيا عسكريا اقتصاديا واجتماعيا.....21

الفصل الأول: علاقة الجزائر بالدولة العثمانية.....27

1-علاقات الجزائر بالدولة العثمانية خلال الفترة (1671-1711م).....28

2-العلاقات خلال الفترة (1711-1830م).....34

3-تأثير العلاقات بين الطرفين في قوة وضعف الايالة.....40

الفصل الثاني: العلاقات الجزائرية مع الاقطار المغاربية.....45

1-العلاقات السياسية والاقتصادية بالمغرب الأقصى.....46

2-علاقات الجزائر بتونس.....51

3-علاقات الجزائر بطرابلس الغرب.....60

الفصل الثالث: علاقات الجزائر بالدول الأوروبية.....64

1- علاقات الجزائر مع فرنسا.....65

2- علاقات الجزائر مع بريطانيا والدول الإسكندنافية.....76
3- علاقات الجزائر مع إسبانيا والامارات الايطالية.....83
خاتمة 87
الملاحق 90
قائمة المصادر والمراجع.....92
فهرس المحتويات 100